المجلس المركزي للنقابات يوجه مذكرة هامة إلى القيادة السي

مناقشة المذكرة في اجتماع موسع يترأسه صباح اليوم الرئيس الفريق علي عبدالله صالح

يلتقي اليوم الخميس في قاعة فلسطين الأخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بأعضاء المجلس المركزي للنقابات وبمشاركة قيادات المنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية ووكلاء الوزارات وقيادات المؤسسات والمرافق الحكومية والسلطة المحلية بعدن وبحضور اعضاء مجلس الرئاسة وعدد من الوزراء والمسؤولين الآخرين لمناقشة عدد من القضايا الهامه

وعلمت «صوت العمال» انه سيتم في هذا اللقاء قراءة ومناقشة المذكرة المقدمة من المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات والمتعلقة بالوضعية الراهنه للنقابات والحركة النقابية والتي سبق وأن قامت لجنة مشكلة من المجلس المركزي برئاسة الأخ محمد عبدالله النهاري عضو المكتب التنفيذي عضو مجلس النواب بتسليمها للأخ الفريق علي عبدالله صالح مساء امس

وقد عبر اعضاء اللجنة عن ارتياحهم لتجاوب الأخ الفريق علي عبدالله صالح في مناقشة ماتحتويه المذكرة والخروج بمعالجات مناسبة لها وتخدم قضايا الوطن والعمل والعمال وحركتهم النقابية وبما يعزز من دور النقابات في المشاركة الفاعلة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية وفقاً للحقوق الدستورية . وقدروا عاليا الزيارات الميدانية لرئيس واعضاء مجلس الرئاسة مما يزيد

(التتمة ص٥)

في مذكرة المجلس المركزي للنقابات إلى القيادة السياسية :

الإضراب العام الشامل مالم تتحقق مطالب اتحاد النقابات

نؤكد عدم التفريط بمكاسب النقابات والعمال والأخذ بأفضل ما تحقق في الوطن لتواصله

ضرورة مشاركة النقابات في وضع تشريعات العمل وقضايا الأجور وإدارة الاقتصاد الوطني

الحفاظ على القطاع العام.. وإعادة التوازن بين الأسعار والأجور

لابد من تخفيض الضرائب وسنوات الخدمة والإحالة إلى المعاش وإعادة النظر بنظام العلاوات

التمسك بحقوق التأمين على الحياة الجماعية التي الغاها وزير المالية

صوت العمال

صحيفة اسبوعية عمالية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ١٠ يناير ١٩٩١م الموافق ٢٤ جمادي الثاني ١٤١١هـ/ العدد ٩٨٩ /السنة الثالثة والعشرون

١٠٠ فلس / ٣ ريالات

٨ صفحات

تظل وحدة الشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي ... الاقلام الشريفة ... الكلمة ركيكة ... مجزأة الحرف ... لم تكن ... أجل الشعب.

عبدالفتاح اسماعيل

كلمة صوت العمال

وعي نقابي صميم لمهمات المرحلة

ليس هناك أدنى شك ، في أن المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية اليمنية في دورته الثانية التي تختتم اعمالها اليوم قد حقق انعطافاً جذرياً ومهماً في مجرى نضاله النقابي والمطلبي وهو يتهيأ لمرحلة جديده في نضاله بعد مرحلة وحدة الوطن اليمني .

ومبعث هذا الانعطاف الجذري الذي جسدته النقاشات والقرارات والاستخلاصات التي تمخضت عنها اعمال الدوره لم يأت من فراغ ، ولم يؤسس على امان ورغبات محض ، بل أنه انعطاف واقعي وحقيقي تؤكده جملة الحقائق التاليه :

الحقيقة الأولى التي أكدها المجلس هي أن نضاله من أجل تحقيق مطالبه والحفاظ على مكاسبه لايقوم على اساس المطالبة فقط بل ويتضمن أيضاً ممارسة حقه الدستوري في اللجوء الى مختلف السبل والوسائل التي يضمنها الدستور وتؤكدها القوانين المشرعة والضامنه لحقه في اعلان الاضراب العام والشامل كوسيله لتأكيد دوره الواقعي وحضوره الحقيقي في ساحة العمل ، وفي تصدر نضال جماهير العمال دون الاخلال بالنظام الدستوري والديمقراطي الذي تحرص عليه القيادة السياسية وتسعى الى احقاقه كحقيقة واقعة توجهات الحكومة والقوانين النافذة في الجمهورية اليمنية .

والحقيقة الثانية التي أكدتها المناقشات والتعاطي الواعي والديمقراطي بين اعضاء المجلس والوثائق المطروحة والمكتب التنفيذي ، هي وعي الديمقراطية ووحدة الموقف بين اطراف العلاقة داخل صالة اجتماع المجلس المركزي ، وهي مكسب ليس فقط لهذه الدورة الهامة بل ولعموم الحركة النقابية في الجمهورية اليمنية والتي لاتتمكن من احرازنجاحاتهاونضالاتها بشكل متكامل وحاسم دون الاستناد الى هذه الوحدة المتينه .

والحقيقة الثالثه التي تتناغم مع تلك الوحدة النقابية هى توصل المجلس المركزي بعد نقاشات حميمه وحاده الى اتخاذ قرار بوجوب تحقيق الدمج لسائر التشكيلات والأطر النقابية قبل عقد الدورة الانتخابية الكاملة وفي الواقع فان المعاناة من حالة التشطير داخل أطر الحركة النقابية كانت الهاجس الكبير الذي يقلق ممثلي النقابات وهم يشهدون الوحدة اليمنية تتحقق كهدف تاريخي رفعته النقابات منذ الخمسينات ولايتمكنوا من توحيد أطرهم النقابية ، وفي وقت بات الوطن اليمني يعيش بارضه وانسانه تحت مظلة الوحدة اليمنية .

وتأسيساً على كل ماتقدم فاننا متفائلون بمستوى تصدي الاتحاد العام لمهمات المرحلة المقبلة سيما وهي محملة بتحديات جدية تستهدف النيل من دور ومكانة الحركة النقابية ومن تاريخها ونضالها الطويل الذي افلح في تحقيق سجل مشرف من المكاسب والمنجزات التي يمتد تأثيرها الى خارج نطاق الاسرة العمالية ليصل الى فئات شعبية واسعة من الجماهير .

ومع هذا الوعي لدور الاتحاد العام في تطوير سبل النضال وطرائقه سوف يكون الأمر واضحاً لتلك القوى التي مافتئت تعمل على تقويض اركان هذا البناء الحقوقي والقانوني الذي أرست مداميكه الحركة النقابية في وجدان عمالنا وجماهير الشعب على السواء وهو بناء ليس من السهل اقتلاعه ولا النيل من شموخه مادام يستند الى هذا الوعي النقابي الصميم .

المجلس المركزي للنقابات يختتم دورته اليوم

ويصدر بلاغاً صحفياً هاماً

كتب مندوب «صوت العمال» ... المقرر ان يختتم المجلس ... المركزي للاتحاد العام لنقابات ... الجمهورية اليمنية اعماله ... الخميس» وذلك باصداره ... بلاغاً عن الدورة الثانيه ... تياديه للمجلس والتي ... عقدت للفترة ٨ - ١٠ / يناير / ... ١٩٩١م في استراحة المطلع في ... منطقة ابين .

وقد اشار البلاغ الصادر عن الدورة الى حيويه النقاشات والملاحظات التي ميزات اعمال الدورة والتي عكست الهموم المعيشية والاجتماعية والدستوريه وقد اسفرت الندوة عن المصادقة على المذكرة الموجهة الى هيئة الرئاسه ومجلس النواب

(التتمة ص٥)

فشل المباحثات العراقية الأمريكية في جنيف

• خلاف في القضايا المطروحة.. وتأكيد للجانبين في مواقفهما المعلنة

عقدت أمس في جنيف المباحثات بين وزيري خارجتي العراق وامريكا وجاها طارق عزيز وجيمس بيكر بانها كانت جادة لكن الجانبين لم يتوصلا الى احراز اي تقدم فيها .

ففي مؤتمر صحفي عقد في جنيف مساء امس اوضح طارق عزيز انه ثم الاستماع بحرص الى وجهات النظر لكنه كان هناك خلافات في القضايا التي طرحناها وقال لقد طرحنا ماتتعرض له المنطقة من خطر وبين استعداد العراق للعمل على انهاء هذا الخطر وان العراق لم يخطئ في حساباته وانه شرح لبيكر مسألة القضية الفلسطينية واهميتها للعراق بالنسبة للامن الوطني

(التتمة ص٥)

... اليوسفي يطلق النار في تعز تحدياً لمشاعر المواطنين

صوت العمال / صوت العمال

... وهد صباح يوم الاحد الماضي ... احد الرجال وبجانبه ثلاثه افراد ... هو يطلق الرصاص من بندقيته ... لاليه في شارع المصلى بتعز .

اعترض احد رجال الامن الرجل الا انه تراجع عندما اشهر الاخير سلاحه عليه ، واستمر يطلق الرصاص في الجو حتى نهاية الشارع دون ان يجرؤ احد على اعتراضه .

تبين المواطنون فيما بعد ان الرجل هو احد المتنفذين على منطقة بني يوسف في الحجرية ، كما انه عضو في التجمع اليمني للاصلاح ويدعى عبد الجبار اليوسفي .. اما سبب اطلاقه للنار فهو التحدي لمشاعر الناس

في بيان للمنظمات الجماهيرية في الحديدة :

إدانة تهديد محافظ تعز للصحفي عبدالحبيب سالم مقبل

صوت العمال / خاص

حديدة / مصطفى بدين

... ربت المنظمات الجماهيرية ... ط الشعبية بلواء الحديدة ... بتنكارها الشديد وادانتها ... ض له الصحفي عبد ... مقبل «نائب مدير ... ة الجمهورية» من ... قبل الاخ محافظ ... انه وذلك بسبب ... ة والتي يعلنها في ... «الصحف اطلية

كلمة مرة» في صحيفة «صوت العمال» .

واكدت هذه المنظمات في بيان لها صدر امس الاول ، على أن مقالات الصحفي عبدالحبيب سالم مقبل تحمل بكل ماتعنيه الكلمة معنى الشعور بالواجب الوطني وتترجم احاسيس ومشاكل وهموم كل الناس على امتداد الساحة اليمنية ، وتفضح كل السلبيات اللامسؤوله واللاملتزمة بالانظمة

(التتمة ص٦)

فرع مؤسسة الإنشاءات في لحج مهدد بالإفلاس

توقف العمل في مصنع الطوب الابيض «البردين» في محافظة لحج منذ مطلع ديسمبر الماضي .

وعلمت «صوت العمال» ان سبب توقف العمل في هذا المصنع الذي يتبع المؤسسة العامة للانشاءات والتركيبات الصناعية فرع محافظة لحج يتمثل في انعدام وجود مادة الاسمنت في السوق .

وقد تم اعطاء عمال المصنع البالغ عددهم ٣٣ عاملاً وعاملة اجازات اضطراريه وتوزيعهم على عدد من المشاريع الاخرى التابعة للمؤسسة ..

حوار مفتوح في لقاء رئيس الوزراء مع أعضاء مجلس الشعب المحلي بمحافظة عدن

ص٥

«صوت العمال» تنفرد بنشر تقرير اللجنة المكلفة بزيارة السجون في المحافظات

ص٥

التحقيق في محاولة تهريب «١٠٠» بندقية مع ذخيرتها إلى محافظة عدن

عدن صوت العمال

علمت «صوت العمال» ان تحقيقات تجرى حالياً في قضية تهريب اسلحة وذخائر الى محافظة عدن حاول القيام بها بعض الافراد ، وتحوي على عشرات البنادق المصنعة في تشيكوسلوفاكيا ، مع كميات كبيرة من ذخائرها ..

وعلمت صوت العمال انه من المنتظر ان تنظر محكمة محافظة عدن في هذه القضية قريباً ، كما تبين المعلومات ان عدد قطع البنادق تصل الى مئة بندقية .

من جهة اخرى لازالت التحقيقات جارية في محافظة لحج مع بعض الأفراد لارتباطهم بعمليات بيع اسلحة من مخازن خاصة ، وسبق لصوت العمال أن اشارت في عدد سابق الى تم بيعها لافراد من محافظات مختلفة احتوت على اسلحة وذخائر مختلفة الانواع .

غداً.. ندوة تربوية قومية لاتحاد المعلمين العرب في عدن

تبدأ غداً الجمعة في قاعة سبأ بفندق عدن جلسات الندوه التربوية القومية التي ينظمها اتحاد المعلمين العرب وبمشاركة السكرتاريه العامة لنقابة المهن التعليمية والمكرسة لقضايا التعليم الاساسي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية .

ومن المقرر ان تستمر الندوة حتى السبت القادم حيث تعقد عقب اختتامها جلسة تضامنية مع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في عامها الرابع

الدورة السابعة لاتحاد المعلمين العرب.. تختتم اعمالها أمس

• اختتمت مساء امس الاربعاء الدورة السابعه لاتحاد المعلمين العرب اعمالها في العاصمة صنعاء

وقد شارك في هذه الدوره تسع دول من اصل ١٣ دوله منتميه للاتحاد حيث غاب عن المشاركه وفود كل من مصر وسوريا ولبنان والجزائر .

في ظل التخبط بين الجهات المعنية ولأكثر من أربعة أشهر:

عوائل وأسر العديد من الشهداء المفقودين.. لا زالوا بدون رواتب

لازالت عوائل واسر العديد من الشهداء وكذا المفقودين تعيش مشكلة عدم استلامها لرواتبها لاكثر من اربعة اشهر وتخبطها بين العديد من الجهات ذات العلاقة والتي توضح لهم عدم تحويل اية اموال اليها بهذا الشأن المعروف ان هذه الرواتب كانت تسلم من المرافق التي كان يعمل فيها العائلون قبل استشهادهم ووفاتهم الا انه تقرر تحويلها الى دائرة الضمان الاجتماعي والتي بدورها لم تستلم عهدة او ميزانيه تدفع منها الرواتب وكذا الحال مع فرعي وزارة الماليه والضمان الاجتماعي بعدن .

كان المفترض ان تستمر المرافق بدفع الرواتب حتى يتم

(التتمة ص٦)

لجنة ثلاثية للقاء رئيس الوزراء لحل قضية عمال محطة تأجير الآليات بجعار

قبيل عقد الدورة الثانية للمجلس المركزي وفي لقاء حاسم التقى الاخ راجح صالح ناجي رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية مع عمال محطة التأجير الذين توافدوا الى مقر عقد الدورة في استراحة المطلع حيث ابدى حرص الاتحاد على الوقوف بجانب العمال والتزام قضاياهم المعيشية وفيما يتعلق بالقضية الماثلة تم تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الاخ محمد ... النهاري عضو ... عضو ... الاخوين ... الخدمات ...

المنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية في محافظة الحديدة تصدر بيانا تضامنيا مع الصحفي عبدالحبيب سالم مقبل

نحن ممثلو المنظمات الجماهيريه والنقابيه والمهنيه والابداعيه نعلن باعلى اصواتنا عن استنكارنا لما تعرض له وما يتعرض له من مهازل حاليا الاخ الاستاذ الصحفي عبدالحبيب سالم من خلال مواقفه الوطنيه والتي يطرحها في مقاله الاسبوعي في صحيفة «صوت العمال» تحت عمود «الديمقراطيه كلمة حره» والتي تحمل مشاكل وهموم كل الناس على امتداد الساحه اليمنيه والتي تفضح كل السلبيات اللامسؤله واللاالتزمه للانظمة والقوانين ولكل ماتحمله الكلمه معنى السطور بالواجب الوطني .

١- اننا ندين كل انواع القهر التي يتعرض لها الرموز من اصحاب الاقلام الشريفه .

٢- احالة كل من كان سببا لما تعرض له الاستاذ عبدالحبيب الى التحقيق فورا .

٣- منع الممارسات اللااخلاقيه في انسانية الانسان .

٤- ضمان حقوق الانسان في ان يقول رايه في ظل الممارسات الديمقراطيه .

٥- اننا نتضامن مع بيان النفط .

نقابة الصحفيين اليمنيين .
عاشت الجمهورية اليمنيه
ولتعزز الوحدة الوطنيه
الديمقراطيه طريقنا للعدالة الاجتماعيه .
وفقا الله الجميع لما فيه خير الوطن وتقدمه .

المنظمات النقابية والمهنيه والابداعيه بلواء الحديده .

١- اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين
٢- نقابة عمال وموظفي مطاحن البحر الاحمر .
٣- نقابة عمال وموظفي شركات
٤- فرع الاتحاد العام لطلاب اليمن
٥- نقابة الاطباء والصيادله .
٦- نقابة المهندسين .
٧- نقابة عمال وموظفي الكهرباء .
٨- نقابة عمال وموظفي المياه والمجاري .
٩- نقابة عمال وموظفي الكندا دراي .
١٠- نقابة عمال وموظفي صوامع الغلال .
١١- نقابة عمال وموظفي مؤسسة الموانئ .

مذكرة المجلس المركزي .. تتمة ص ١

من تلمسهم لأوضاع الجماهير وحلها وفقاً للأوليات .. ويعزز من علاقة القيادة بالجماهير .

وأعربوا في تصريحهم للصحيفة عن أملهم وثقتهم بأن تحل القضايا المرفوعة في المذكرة ، وأن يثمر اللقاء الموسع الذي سيترأسه الأخ رئيس مجلس الرئاسة اليوم بوضع النقاط على الحروف .. بما يؤكد دورها ومكانة النقابات .. وطبيعة المهام الكبيرة الملقاة على القيادة السياسية وقيادات المنظمات الجماهيرية وفي مقدمتها النقابات نحو انجاز المهام اللاحقه للثورة اليمنية والجمهورية اليمنية الفتية . (نص المذكره ص ٨)

فشل المحادثات .. تتمة ص ١

والقومي العراقي .

وكان جيمس بيكر قد اوضح في المؤتمر الصحفي الذي عقد معه وطارق عزيز كل على حده - عن رفض العراق استلام رسالة موجهة من الرئيس الامريكي الى الرئيس العراقي واشار الى فشل محادثاته وقال انه لم يلمس اي مرونه من جانب الوزير العراقي الذي اكد في المباحثات على الموقف العراقي من الكويت واهمية ربط قضيتها بقضية الصراع العربي الاسرائيلي كما اكد بيكر موقف حكومته هو الآخر والقاضي بانسحاب العراق والالتزام بقرارات مجلس الامن ، وتحدث عن المباحثات التي جرت فقال ان دوره فيها لم يكن للتفاوض بل للاتصال واوضح ذلك بانه للاستماع والحديث .

وأعلن بيكر ان الباب مفتوح لمواصلة التباحث حول الازمة عبر القنوات الدبلوماسية ومن خلال القائم باعمال السفير الأمريكي في بغداد حتى الثاني عشر من الشهر الحالي .

الخيط الرفيع

بين الإشاعة والواقع

لمصلحة من .. ولماذا ..؟ تتسرب هذه الشائعات التي انتشرت مؤخراً مواكبة لاجتماع مجلس الوزراء في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن حول الارتفاع المزمع لاسعار الالبان

وماذا يعني إختفاء الالبان من الاسواق في ظل هذه الشائعات !!

كل هذه الافكار تراود كل وطني غيور على مصلحة وطنه ولاانكر ان الغيورين كثير .. اكثر مما يتصوره الضالعون بخفايا الامور .

ولايعني هذا سوى تأكيد واحد اذا صح وان ارتفعت اسعار الالبان .. هو اننا بارتفاعها لم نحارب سوى اطفالنا الذين يعتمدون اعتماداً اساسياً على الالبان كوجبه مفضلة ووحيده لهم ناهيك عن عدم توفير المواد الغذائية والمعلبات والفواكه الخاصة كغذاء لهؤلاء الاطفال الصغار .

فلول مايتبادر الى ذهن رب اي اسره فقيره عدد افرادها يحتاج الى إكثر من الدخل الكلي لرب هذه الاسره ان يقوم بتقنين الرضعات على هؤلاء الاطفال الصغار ولن يعطى لاطفاله الابمعدل ثلاث وجبات من اللبن وليس حسب رغبه وحاجة الطفل لهذه الوجبه في الوقت الذي تحتويه بطنه الصغيره لطلبها في فترات متفاوته من اليوم .

وعطفاً على ماجاء سابقا نحن مطالبون ان نقوم بحمل « رجيم » اجباري لاطفالنا ، ورجيم » اجباري لجيوبنا وان نكتل اطفالنا وننظمهم في طوابير طويلة ليمتصوا من بزازة غلاء الاسعار التي لاترحم والتي فرضت علينا قسراً .. والظاهر للعيان بان علينا ان نمص بزازه الغلاء جميعاً وليس اطفالنا فحسب

واذا كان الحديث قد كثر حول الدوافع التي جعلت المسؤولين يرفعون سعر الالبان سابقاً رغم عدم اقتناع الغالبية العظمى من الناس بهذه الدوافع .. فما هو الدافع الجديد الذى سيعتمد عليه المسؤولون لتبرير هذا الارتفاع الجديد نحن في انتظار الرد المفاجيء والذى لن يكون مقنعاً كسابقه ..

« وان غداً لناظره قريب »

عبدالله باوزير

المجلس المركزي يختتم ... تتمة ص ١

ومجلس الوزراء .

كما اشار البلاغ الى لاهمية التي تحتلها مشاركة العمال في الاستفتاء على الدستور باعتباره وثيقة قانونية تاريخية تحدد الاطار القانوني والحقوقي والديمقراطي للدولة ومن هنا فالمشاركة من قبل جماهير العمال تأتي كدعم لدولة النظام والقانون .

واستعرض البلاغ الاوضاع الاقتصادية الصعبه المحلية والناجمة من التغيرات الاقليمية والدوليه لسبب ازمة الخليج داعياً في هذا الصدد الى اعتماد الشرعية الدولية لحل مشاكل المنطقة وتجنيب شعوبها ويلات الحرب .

وكان المجلس قد ناقش يوم امس التقرير العام الذي عكس نشاط الاتحاد بين دورتين وقد حظى التقرير بملاحظات وطروحات هامة اهمها التأكيد على قضية استكمال الدمج بين النقابات قبل عقد الدورة الانتخابية وأقر في الدورة وضع خطة استثماريه لتطوير مؤسسة صوت العمال وتحويلها الى دار النشر والطباعه كما طرحت مسألة التوجة للاستثمار في مجال التغطية للنشاط الاعلامي والثقافي للاتحاد وتحقيق موارد ثابته للاتحاد . وقد شكلت لجنة لدراسة المشروع بشكل متكامل .

كما تدارس المجلس الموازنه العامة للاتحاد وجرى الرد على الكثير من ملاحظات الاعضاء بشان اوجه الصرف والتحقق من موارد الاشتراكات وبهذا الصدد احتلت اهمية بارزه الملاحظات التنظيمية ذات العلاقة بتخفيض المصروفات ،حيث تم التأكيد على تقليل عدد اعضاء المكتب التنفيذي واعضاء المجلس في المستقبل وبالمقابل زيارة اللقاءات والدورات للتصدي للقضايا الملحة والكثيرة التي تزخر بها المرحلة القادمة ..

وصادق المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية اليمنية في دورته الثانيه التي انعقدت للفترة ٨ - ٩/ ١/ ١٩٩١م في استراحة المطلع - محافظة ابين على المذكرة التاريخية الهامة الموجهة الى رئيس مجلس الرئاسة ونائبه ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ، والمتضمنة ثمانيه عشر مطلباً وخاتمة تتعرض لجملة من الحقوق والمطالب المعيشية والنقابية والدستورية

وقد الحقت المذكرة بقرار صادق عليه المجلس يقضي بانتظار مرور مهلة شهر واحد على تقديم المذكرة للجهات المذكورة لكي يبت في الاستجابه للمطالب الواردة فيها . ومالم يتم البت والاستجابة لتنفيذ تلك المطالب « فان الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية وانطلاقاً من حقه الدستوري سيعلن الاضراب العام والشامل »

اوضاع السجون .. تتمة ص ٤

عليهم بتقديم القدرة والمثال لتحقيق ماسبق في حدود النظام والقانون .

تصنيف المسجونين :-

تنص المادة « ١٧ » بأن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون وضع الطوائف المختلفة للمسجونين في سجون منفصلة او في اجزاء مستقلة داخل تلك السجون وذلك بمراعاة الجنس والسن والسوابق ومدة العقوبة ونوع الجريمة وما تقتضيه معاملتهم ودواعي الامن مع وجوب التحفظ على المسجونين مختلي العقل بعيدا عن بقية المسجونين الاخرين الى حين ارسالهم الى مصحة الامراض العقلية .

معاملة النساء :-

تنص المادة « ١٨ » على وجوب ان تكون هناك سجون خاصة بالنساء كلما امكن ذلك .. وفي الاماكن التي لاتوجد فيها سجون للنساء يجب ان تكون لهن اماكن خاصة ومعزولة تمنع التحدث اليهن او الرؤية او الاختلاط بهن من قبل الرجال فيما عدا المعنيين بالرعاية الطبية والتعليمية والاجتماعية اثناء تأديتهم لواجباتهم داخل سجن النساء شريطة ان يكون ذلك بحضور حراس من بنات جنسهن .

كما قضت المادة « ١٩ » بوجوب تعيين نساء لادارة وحراسة ورعاية السجينات .

واوجبت المادة « ٢٠ » بان يوفر للمسجونه الحامل قبل الوضع وبعده ولطفلها العناية والرعاية الطبية اللازمة وفق مايوصي به الطبيب .

المسجون المختل عقليا :-

جاء في المادة « ٢٢ » بان كل مسجون يتبين الطبيب انه مصاب بخلل في قواة العقلية يجب عرضه على اخصائي الامراض العقلية لفحصه واذا قرر انه مختل عقليا يجب نقله الى مصحة الامراض العقلية حتى يشفى او يقضي مدة حبسه .

كما اوجبت المادة « ٢٣ » فحص المسجون مختل العقل طبيا مرة كل شهر على الاقل وذلك بهدف متابعة ومراقبة حالته الصحية والعقلية وتدوين اي تغير يطرأ على حالته في السجل الطبي الخاص به ..

المحبوس احتياطيا :-

قضت المادة « ٢٦ » بوجوب فصل المحبوس احتياطيا بعيدا عن المسجون المحكوم عليه وان يسمح له بارتداء ملابسه العادية واحضار طعامه الخاص به .

السكن :-

تنص المادة « ٣١ » على مايلي :-

١- يجب ان تشيد السجون وفقا لما تقتضيه الاشتراطات الصحية وعليه يجب ان تتوفر في الاماكن المخصصة لايواء وعمل المسجونين القدر الكافي من الاتساع والتهوية والاضاءة الطبيعية والصناعية .

٢- يجب ان تعلق لافتة على حجرة مخصصة لمبيت المسجونين يوضع فيها الحد الاقصى لعدد المسجونين الذين يشغلونها ولايجوز ان يزيد عدد المسجونين عن الحد الاقصى الا بموافقة الوزير وفي حالة الضرورة القصوى .

الصحة العامة :-

المادة « ٣٢ » من القانون تقضي بان تنشأ ادارة طبية للسجون لعلاج المسجونين ومراعاة الصحه العامه وتنظم ذلك لائحة خاصة بالاشتراك مع وزارة الصحة :

ويجب ان يلزم المسجونين بمراعاة النظافة الشخصية ويجب تزويدهم بالمياه وبأدوات النظافة اللازمة للمحافظة على صحتهم ونظافتهم وتحدد اللائحة تفاصيل الاجراءات الصحية الواجب اتباعها داخل السجن .

الغذاء والملابس والفراش :/

تنص المادة « ٣٣ » على وجوب ان يقدم لكل مسجون في الاوقات المعتادة طعاما ذي قيمة غذائية ومتنوعا وكافيا في حدود المعقول للمحافظة على الصحة العامه والقوة وان يكون الغذاء من نوع جيد وحسن الاعداد ..

كما اوجبت المادة « ٣٤ » بأن يزود كل مسجون بملابس وفراش مناسب للطقس ويكفي للمحافظة على صحته ويجب ان يزود ايضا بلواني الاكل والشرب الصحية والمناسبة :-

تعليم وتثقيف المسجونين .

المواد « ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ » من قانون السجون تنص بوجوب العمل على تعليم وتثقيف المسجونين في حدود الامكانات المتاحة مع مراعاة سنهم ومدى استعدادهم العقلي ومدة العقوبة ووجوب ان يكون التعليم اجباريا للاميين وصغار السن .. وان تشجع ادارة السجن المسجونين على الاطلاع والتعلم وان تيسر عملية الاستزكار للمسجونين الذينهم على درجة من الثقافة ولديهم الرغبة في مواصلة الدراسة وتأدية الامتحانات الخاصة بها داخل السجون .. وعلى الوزير بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم وضع المناهج والمقررات التعليمية على نسق التعليم العام للدولة وان يخصص لكل سجن واعظ او اكثر لترغيب المسجونين على الفضيلة وحثهم على اداء الفرائض الدينية وزيادة ثقافتهم الدينية .. كما يكون لكل سجن اخصائي او اكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية على الوجه الذي تحدده اللائحة .. ويجب قدر المستطاع توفير وسائل النشاط الثقافي والرياضي والترفيهي في السجون .

الخدمات الطبية :-

قضت المواد « ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ » بان يكون لكل سجن طبيب او اكثر يكون مسئولا عن الرعاية الصحية والوقائية والعلاجية في السجن وعليه الاهتمام والعناية بصحة المحبوسين والمسجونين الجسمانية والعقلية ويجب على الطبيب ان يفحص كل سجين عند دخوله السجن وكلما دعت اليه الضرورة او عندما يطلب ذلك مدير السجن ، ويجب ان تنظم الخدمات الطبية في السجون طبقا لنظم الخدمات الطبية في الدولة وعلى وزارة الصحة توفير الامكانيات البشرية والمادية الضرورية التي تساعد على توفير الخدمات الطبية في السجون .

ويجب على مدير السجن او مأموره تنفيذ مايشير به الطبيب كتابة في النواحي الصحية والوقائية والعلاجية والغذائية ..

الاخ / الرئيس :-

الاخوة / الاعضاء :

لاشك اننا قد اطلنا عليكم او اننا حركنا بعض المواجع الساكنة ويعلم الله اننا لم نقل ذلك لهوا ولا عبثا ولكننا وبنوع من الموضوعية وبدون تجاوز او شطط وبنسبة بسيطة من الكم الهائل معا عايشناه صارحناكم ومع كل ذلك نلتمس منكم العذر ونكتفي بمحدودية القدر الذي طرحناه عليكم وستجدون في تقارير اللجان الفرعية التي حرصنا ان نرفقها بهذا التقرير ماتغنيكم عن التفاصيل ، وبحدود القدرة والتصور المعقول نضع امامكم تصوراتنا ومقترحاتنا للمعالجة املين ان يتفهم الجميع لها وان نعمل جميعا متعاونين وفي جميع السلطات من اجل تحقيقها وتتمثل هذه المقترحات والتوصيات بالاتي :-

١- ان تقدم الجهات المختصة كشفا باسماء السجناء الذين شملهم قرار مجلس الرئاسه بالافراج بمناسبة اعياد سبتمبر واكتوبر للتأكد من قيام تلك الجهات بتنفيذ القرار .

٢- تشكيل فريق عمل يتكون من وزير العدل والداخلية والامن والادارة المحلية ورئيس المحكمة العليا والنائب العام مع فريق من اعضاء مجلس النواب لزيارة جميع السجون ومعالجة المشكلة من جذورها بالبت الفوري في جميع الحالات غير القانونية .

٣- قيام فريق فني متخصص مشترك بزيارة السجون لاقتراح الحلول العاجلة باصلاح تلك السجون من الناحية الفنية والصيانة لها وتوزيع اقسامها الداخلية وتقرير احتياجاتها والمرافق الهامة في كل سجن كالصحة والتعليم والانشطة الرياضية والثقافية ودور العبادة والورش والمعامل اللازمة لتأهيل السجناء والاستفادة من وقتهم في عمل مثمر واعادة ترتيب وضع الاحداث وتأهيلهم ..

٤- وضع خطة عاجلة كفيلة بتطبيق قانون السجون ولائحته التنفيذية تصاورحا سواء فيما يخص تحديد السجون او اجراءات السجن والافراج او الاشراف عليها من قبل الجهات المخوله قانونا او التفتيش الدوري على السجون والتأكد من صلاحيتها ووضعها القانوني .

٥- الغاء جميع الممارسات السلبية في السجون كالقيود والرسامه ومنع اقتطاع اي اجزاء من السجون للتجارة من قبل القائمين على السجون مع ضرورة ان تكون الكوادر القائمة على السجون كفوءه ومؤهلة تاهيلاً كاملا وملمه بالقوانين واللوائح وملتزمة بالمعاملة الحسنة للسجناء وعدم المساس بهم .

٦- اقفال جميع السجون التي توجد مخالفة لاحكام القانون .

٧- تحسين اوضاع السجون والسجناء في النواحي ومنع سجن النساء في غير السجون الرسمية .

٨- الاهتمام الكامل بتوفير الغذاء المناسب للسجناء وتجهيز المرافق الصحية في كل سجن تجهيزا كاملا وكذا العناية بالاطفال وتوفير جميع احتياجاتهم ورعايتهم الرعاية الكاملة .

٩- معالجة مشكلة تاخير البت في القضايا في جميع مراحل الاجراءات الاوليه وحتى تنفيذ العقوبة واعادة تنظيم جهاز القضاء بما يخدم تحسين عمله وتطويره .

١٠- التعجيل بتقديم مشروعات القوانين الخاصة بالسجون والاجراءات الجزائية والعقوبات والنيابة العامه والمحاماه بصورة عاجلة الى مجلس النواب .

ختاما مااحوجنا للوقوف عند نصوص قانون السجون وتنفيذها فان فيها البلسم الشافي للمشكله .

هذا ما رأت اللجنة عرضه على المجلس املة ان تكون قد وفقت في اداء المهمة التي كلفت بها .

والرأي الاول والاخير للمجلس الموقر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

رئيس اللجنة
يحي منصور ابو صبع

في شركة أحواض السفن:

عمال موقوفون تحت حجة التحريض بالإضراب..!

قدم الى الصحيفة ، ثلاثه عمال من شركة احواض السفن ، وهم « محمد عبدالحميد حسن ، اسماعيل علي اسماعيل وحسن علي محمد » يشكون التالي :

جرى في ١٢ /١١ /٩٠م ، اضراب عام في شركة احواض السفن وعقب ذلك منحنا مدير عام الشركة اجازة اجباريه « شفوياً » .. ومعنا شخص « رابع » أعيد مؤخراً الى العمل .. مع تجميد رواتبنا :. وقد شكلت الادارة لجنة للتحقيق ، حول معرفة اسباب الاضراب ومن قام بالتحريض له ، حيث أثبت التحقيق إننا نحن لسنا وراء اعلان الاضراب ، ورغم ذلك منحنا اجازة اجبارية مع توقيف رواتبنا بمزاجيه .

وقد أوصلنا القضية الى نقابة النقل والمواصلات لحلها ، ورغم توجيهات رئيس المكتب التنفيذي للاتحاد والأمين العام المساعد للشؤون التنظيمية بهذا الصدد الا أن النقابة لم تعمل لنا شي .. وللأسف الشديد أن المدير يقوم احياناً بالوصول الى منازلنا ، ليقول لنا سأعودكم الى عملكم اذا « قلتوا لي من كان المحرض الى الاضراب »؟!

لقد تم التأكيد مراراً بأننا ابرياء وليس لنا أى علاقه بالاضراب ، وحتى الآن لم يلتقي سكرتير عام النقابة بالمدير العام رغم الوعود الكثيرة ..والمدير لازال مصراً على قراره ، ونحن لازلنا موقوفين وبدون مرتبات ، ونعيل أسر كبيرة ولدينا التزامات عائليه ، لذلك نطالب الجهات المختصة في الاتحاد العام التدخل السريع لحل قضيتنا والتحقيق فيها ، مع الاشارة أن اللجنة النقابية في المرفق سبق لها أن قدمت استقالها الجماعية في ٩٠/٩/٦م نتيجة للوضع واتساع المشاكل في شركة احواض السفن ورغم متابعة النقابة لتشكيل لجنة نقابية جديده ، تمثل العمال ولكن النقابة لم تعمل شى ، حتى اليوم .. فهل من انصاف ..

« صوت العمال » : نضع هذه القضية امام نقابة النقل والمواصلات ..للرد عليها ؟!!

عمال مصنع الألمنيوم يناشدون النقابات التدخل لحسم وتلبية مطالبهم المشروعة

تقدم عمال مصنع الالمنيوم بالمنصوره ، بشكوى الى الصحيفة ، اشاروا فيها الى معاناتهم ومطالبهم والتي حددوها في التالي :

عدد العمال في المصنع يبلغ « ٨٠ » عاملاً ، ولم يشملهم قانون الضمان الاجتماعي منذ أن صدر حتى الآن .. وأي عامل يتوفي ، يصرف لأسرته مبلغ رمزي فقط ، وهذا يؤكد المثل « حمار مات في كراه ».. حيث بعد هذا المبلغ لايصرف أي شيء لأسرة المتوفي .. ولاتجد من يعيلها .

لم يعط للعمال أية علاوات ، ولم تقيم رواتبهم ولم تسو بالرواتب الجديدة في ظل دولة الوحده ، ولم تضف لها أية زيادات كبقية العمال في المرافق الأخرى .. والادارة تقول أن ذلك لايسرى على القطاع الخاص .

اللجنة النقابية في المصنع طرحت هذه القضية على نقابة الصناعات الغذائية والمعدنيه ودائرة الأمن الصناعي في اتحاد النقابات ممثله بالأخ أمين الدائرة ولكن دون جدوى ، رغم أن العمال تخصم عليهم الضريبة الخاصة بمبالغ مرتفعه ، ولم يستجب لمطلبهم بتحديد ساعات العمل ، ولم ينظر في قضية ربط خدماتهم السابقة .. رغم كل المذكرات والمتابعه من قبل اللجنة النقابية .

في الختام يطلب العمال في رسالتهم حل مشكلتهم من قبل اتحاد النقابات والرد عليها عبر « صوت العمال »

« صوت العمال » تضع هذه القضية امام المعنيين في النقابات وتطالبهم بالنزول الى المصنع للوقوف امام كل التفاصيل .

حصاد الانتفاضة في اسبوع

إعداد : الفصلية الفلسطينية
عدن - قسم الإعلام

اعلنت رابطة الصحفيين العرب في الاراضي المحتلة ان عدد الصحفيين الذين يقبعون في سجون الاحتلال حتى نهاية عام ١٩٩٠ قد بلغ ٣١ صحفيا بين معتقل اداري ومحكوم وموقوف وعدد الذين تسلموا بطاقات خضراء ١٦ صحفيا .

تظاهرت اربعون سيدة تمثل المنظمات النسائية الفلسطينية ونساء من حركة السلام اليهودية في مدينة القدس وسلمن القنصلية البريطانية في المدينة مذكرة طالبن فيها بعقد مؤتمر دولي للسلام ووقف ممارسات القمع الصهيوني بحق الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

- استشهاد يوم ٩١/١/٦ الفتى وائل محمد الشويكي ١٣ عاما من مخيم الفارعة قضاء نابلس كما استشهد الشاب نضال عبدالرحمن عوض ٢٠ عاما من بلدة عنبتا وذلك برصاص قوات الاحتلال الصهيوني خلال المواجهات التي جرت معه في هذا اليوم .

ذكرت المصادر الطبية ان ١٠٩ مواطنات اجهضن خلال الشهر الماضي في قطاع غزه المحتل وذلك جراء الضرب والغازات السامة .

ذكرت المصادر الفلسطينية ... وحدة خاصة من قوات الاحتلال ... الصهيوني متنكرة بزي الملثمين ... قد فتحت نيران اسلحتها ... ثلاثة ملثمين فلسطينيين ... يكتبون الشعارات الوطنية ... والشعارات المناهضة للاحتلال ... جدران المنازل بحي الامل ... يونس مما ادى الى اصابة ... منهم بجراح عرف منهم ... علاء عباس الحوراني ١٨ عاما ... واصيب بعيارين ناريين ... الصدر والفخذ وتمكن من ... والوصول الى مستشفى ... بالمدينة في حالة خطيرة ... اعتقاله ونقله مع الشاب ... الذي لم تكشف هويته ... مستشفى سوروكا في بئر السبع ... واعتقل معهما شاب ثالث .

- اصدرت المحكمة العسكرية الصهيونية بغزة على ... سمير محمد صيام ٣٥ عاما ... حي الزيتون بغزه حكما بالسجن ... الفعلي مدى الحياة بتهمة مقاومة ... الاحتلال ومشاركة شعبه ... انتفاضته .

الانذار المبكر

مائة من الساعات .. فالانذار
بعد سيقربُ
حسن اذن يامامتي صبرا قليلاً
تهربُ
اعصابنا مشدودة وعقولنا
لاتهربُ
فسلاحهم في كثرة وجيوشهم
تتغلبُ
بالرغم من هذا او ذاك وبما لدينا
نحاربُ
سيسطر التاريخ ابطالاً ...
وترهبُ
نفنى ولانخشى الردى وغداً ...
ونحربُ
ونواصل الابداع والبذل النفيس
ونذهبُ
ونعود اخرى بعدها وندك ...
يرعبُ
وتردد الالحان والرقصات ...
نطربُ

حسن صالح ...

بالشفاء العاجل

«الزميل أمين احمد سيف ... هوالآن طريح مستشفى الشيخ ... بكريتر / عدن ، نتيجة ... مرضية المتعبه .. ستجرى ... بسببها عملية جراحيه ..

تمنيات اسرة « صوت العمال » ... وكل الزملاء والاصدقاء والاصدقاء ... للزميل « امين » الشفاء العاجل ... يتمكن من ممارسه عمله .

تهان

● مع قدوم العام الجديد ٩١م وفي ساعات الفرح والبهجة / بتباشيرة في ٣١ الشهر الماضي عاش الاخ المهندس عبد الوكيل عبده على الكلي لحظات العمر التي لاتنسى بعقد قرانه الميمون على الانسه نجاه مقبل عبد الغني .

وبهذه المناسبة يهنئهما عبد الباسط سروري ومعه جميع العاملين والمهندسين في اذاعة عدن البرنامج الثاني فالف مبروك وعقبال شقة الزوجية والبنين والبنات .

● يهنىء كل من صفوان باوزير وفاطمة ووفاء حسين وعبد الحكيم ونهله عبده احمد وسلطان الجيلاني والخطيبان نوفل علي عبده ونائلة عيدروس عبادى واعتراف احمد عبد الرب وعائلتين حسين محمد صالح وسعيد هزاع يهنئون ولديهما الشابين « عبدالله حسين والانسه نبيلة سعيد هزاع بمناسبة عقد قرانهما . فالف مبروك للعريسين .

● يهنى انور علي غانم وجمال سعيد ثابت

الاخ / عبد الحكيم علي عبد الرب بمناسبة عقد قرانه الميمون على الانسه نهى على مثنى احمد فالف مبروك

● بمناسبة عقد قران الشاب رياض محمود محمد سليم على الأنسة حنان عبد الملك عبد الكريم منصب تتقدم وسيم وفريده ولي وعائلة محمود محمد سليم بتهانيهم الحارة الى الشابين متمنين لهم كل هناء وسعادة وعقبال الزفاف .

● يهنى باسل علي صالح وانيس عبده الحاكم وياسين عبده غالب الاخ / عبد الوهاب نعمان بمناسبه عقد قرانه على الانسه منى عبده غالب فالف مبروك

"دوشان" و.. ربع!

صادق ناشر

عبثا نحاول اقناع البعض بأن سرائرهم العالي . وحركاتهم لهوانية مكشوفة . مزيفة .. تالية من الصدق مليئة النفاق !! عبثا نحاول أن نقنع من لايريد أن يقتنع أن قامة خمد لاتسلوي حجم الرأس . وان فكرة المنافقه . تتكول . في ارجل . وتنبت زرعا يابسا . علفا متأفف من تناوله حتى قر والأغنام !!

.. عبثا نحاول ذلك . لأن بعض يصر على اصراخ . يحاول أن يرفع قامته . حتى ان كانت قصيره إلى سقف رأس . ومابعد سقف الرأس !! ظل البعض يناطح حتى وان ن ينازع . ينتقي الكلمات التي تهوى . ضباط . السلطة .. رصون على أن تصل هذه صات الى أعلى من مستوى ستوى !!

ويريك المناقف ويرتبك !

فهو حريص على أن لايساء فهم . نظافة . الفكرة . وهو حريص أشد الحرص على ان يكون لهذه الفكرة . النظيفة . وقع خاص لدى نخبة معينه من الناس .. اما بقية العباد و مسحوقي البلاد . فلايهم ان تصلهم الفكرة النظيفة او حتى الكلمة المليحة !

ولذا نجد كثيرا من هؤلاء ينطقون احذيتهم وملابسهم الخارجية . ويتركون قطعا أخرى داخلية . أكثر اتساخا من أمثال أحدب نوتردام وغيره من أولئك الذين ينشرون غسيل ملابسهم على .....!

..هؤلاء هم . دواشين . من درجة أول . وصنف من اصناف البشر الذين تؤرق حياتهم وتنغصها .. سلالم السلطة . فيحاول الكثير منهم حمل طاسته ومقارعها . وفي ساحة العراك والاعتراك يظهر موهبته في الضرب على الطاسه والرقص على المزمار .. انهم . دواشين . درجة أولى . متخصصون بشد انتباه النظارة . وان أحتاج أحد هؤلاء إلى هذا الدوشان أوذاك . فلايكلفه ذلك سوى اشاره من اصبعه . النحيفة . ليحضر هذا الدوشان سريعا . مستجيبا .. فبان كان هناك . ختان . أمسك صاحبنا طاسته و. تقنفز . حتى يتحول لصياح . وان كان كانت هناك . وليمه . . ابترع . لها دوشاننا ورقص لها حتى الصباح !!

.. وان سألت أحدا من هؤلاء . لماذا هذه الدوشنه كلها . ولماذا هذا الاعتداد الكبير بالنفس عند الاحتراف . فتراه يرد عليك بأن الدوشنه . مهنه تجلب المكاسب وتزيل المصاعب . وان كثيرا من وجهاء البلاد يشهد له بانه دوشان متميز . يستطيع ان يجذب المال والرجال . وان الدوشان في هذه الايام بدرجة خبير في فن التصغير والتكبير !

و . الدوشان ...

يلاحقنا مع طاسته في كثير من الأماكن التي نرتادها !! لكن الدواشين الجدد صاروا اكثر مهارة وتفوقا من الدواشين البلاة .. صار هؤلاء الجدد يمتلكون . فضلات . العصر . فالدوشان البالي يضرب بالطاسة والمزمار . أما الدوشان الجديد . فهو يضرب بوسائل اكثر عصرنه .. بالأورج والجيتار ..!!

.. إنه بحق دوشان ماهر . متفوق .. لهذا يطلق عليه البعض بأنه دوشان .. وربع !..

فهو يمتلك مواهب متفردة . والواحد منهم يملك مالايملكه كل بسطاء الأرض .. دوشان هويته مضبوطه .. مهنته مضمونه.. سرقاته محمية !!

..نعم . ولم لا ؟.. فهو اكثر من دوشان .. إنه دوشان و..ربع و..ربع الربع أيضا ..

وشعاره دائما :(الكبير كبير والنص نص نص و. الدوشان الصغير . مانعرفوش)!!

امنعوا الهجرة .. انها خطرة!

بعنا لانضطر الى ترديد مطلع هذه الاغنية . كما كنا واعلونا ترددها مع الفنان محمد مرشد ناجي في الخمسينات من هذا القرن . عندما كانت عدن خلالا لكل مشردي العالم بممتلكاتها وفرص العمل فيها ومقاعد الدراسه في مدارسها الحكومية ومحرمة على كافة ابناء شعبنا اليمني قاطبة من نقطتي . العلم على طريق م.ابين ورقم ستة خلف مسجد الامام عثمان طيب الذكر . هذا الامل ليس مبعثه عدم الرغبة في ذكر هذه الاغنية ونورها في اذكاءها للشعور الوطني انذاك فتلكم ذكريات غالية ونفيسة لدى كل من عايشها رجلا ام طفلا . امراة ام طفلة .. وسبب اننا قد نرددها هو بدأ الان هلاميا وبدون شكل محدد ولكنه موجود .. خاصة ولم يكن مألوفا في محافظة عدن .. الا وهو وجود الاجانب وتوظيفهم عوضا عن اليمنيين في مهن اعتيادية لاتتطلب مهارات خارقة ولاخذاقة مميزة .. ولاتقع ضمن احراج الشقيق او الصديق في اتفاقيات سياسية ملزمة ..

لاهتلاب الجزء الأكبر من القروض الممنوحة لنا .. وليس هذا على كل حال بيت القصيد ولكن ما نتحدث عنه هو بروز اكثر من واحدة من الشركات الاجنبية التي يتعاقد معها المستثمرون اليمنيون .. تأتي وتفتح لها اعمال في يمننا الحبيب وبالاخص مابرز في محافظة عدن لعمالة شبه كاملة من موظفين اجانب تتوفر خبرات نظارة خبراتهم في بلدنا ان لم يكن بالمئات فحسب فعلومني بشخصة المواضعة بالعشرات . لابد لنا هنا من التذكير لمن يلقي السمع وهو شهيد ان وزارة العمل والخدمة المدنية سابقا وادارة الهجرة والجوازات والجنسية كانت تقرر ضرورات استخدام اجنبي خبير او غير يجري المصادقة على عقده . بضرورة استخدام المتعاقد برديف يمني يتتلمذ على يديه ويكتسب خبرته خلال فترة معينة من الزمن يتجاوزون فيه امثالهم لمرتباته المرتفعة دوما وبالدولار الامريكاني ابدا ويبيحون له خلالها ان يقتطع من السوق الحرة مباشرة بما يفتقد في الاسواق المحلية .. وطبعا يلجأ الاجنبي الى الزوغان من اليمني وعدم تعليمه . في الغالب . متهما رديفه بالغباء .. الخ .. من معاذير لاتنطلي على الاخوة المسؤولين في وزارة العمل والخدمة المدنية سابقا وادارة الهجرة والجوازات والجنسية الذين ان حددوا التعاقد مرة اخرى لسواد عيون المدير العام او المسؤول الاول ولنفوذه .. الخ فان من المستحيل تماما التجديد لفترة لاحقة ثالثة .. مهما كانت الاسباب ..

لكننا للاسف العميق بدأنا نلحظ غياب هذه الظاهرة الحميدة .. بل هناك نرى في بعض الاعمال ليست العادية فحسب بل اقل منها .. موظفون اجانب .. تحت مبرر يقول : ان المستثمرين احرار .. انهم يبحثون عمن يخدمهم باخلاص ويوفر لهم ارباحا .. ونحن لا ولن نختلف مع هذا المبرر ان كان في اعمال نادرة وتخصصات رفيعة المستوى او مهارات فريده كما اسلفنا فنحن نريد للمستثمرين ان يربحوا من اية اعمال يقومون على امتداد ربوع يمننا الحبيب وبالاخص وبالذات اليمنيين منهم والعرب اولا والاجانب ثانيا وليس ادل على ذلك من الترحيب الشعبي الكبير والواسع لقوانين الاستثمار الشطرية والوحدوية المرتقبة بإذن الله ولكن ليسمح لنا هؤلاء الاعزاء وهم يطلبون سهلا ان نتقاسم بهجة العمل معهم ليسعد عمالنا بانهم قدموا جهودا يسيرة في صناعة ارباحهم المأمولة وليكن لهم شرف اكساب عمالنا المهارات والخبرات اللازمة لخدمتهم .. وثمة قوانين واضحة تحدد الحقوق والواجبات للجميع .

ليس لنا ان نريد في هذا الجانب فمن الضرورة بمكان ان يتحدد والقوانين الان تصاغ والعلاقات تتجلى بوضوح ان يشارك كل طرف في تحديد موقفه من هذه القضية الهامة المتعلقة لا بتطوير مهارات عمالنا فحسب بل ومبدأ اتاحة الفرصة للعمل امام العمال اليمنيين جميعهم كحق دستوري مصان لايمكن الغاء بأية بدعة فكما نعرف ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة لا الى النار واي نار ونار الجهل والفقر والتخلف .

عبد الصادق النوبي

بندر خير

مطالب الناس كثيرة.. والباقي على الحكومة!

عبدالله دهيس

منذ مطلع يناير .. ومطلع العام الجديد ٩١م . والقيادة السياسية بكاملها . مجلس الرئاسه ومجلس الوزراء . .. في عدن وفي المحافظات الجنوبية !! وهذا ماينشده الناس ويعلقون الامل فيه !

ففي عدن عقد اكثر من اجتماع مشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء .. كما عقد مجلس الوزراء ايضا اجتماعات منفصلة ..

كما عقدت ايضا لجنة الاستفتاء على الدستور أول اجتماع لها ..

والآن يواصل رئيس واعضاء مجلس الرئاسه ورئيس الوزراء وبمعيه الوزراء والمسؤولين زياراتهم الميدانية للمحافظات الجنوبية ..

وفي كل الاجتماعات والزيارات الميدانيه التي تمت حتى الآن .. تم تناول واستعراض ومناقشة هموم الناس وكانت هذه القضية في المقدمة وعلى رأس قائمة اهتمامات القيادة السياسية !

باختصار اقول هموم الناس كثيرة .. ومايطلبونه مشروع وعادل .. فالهم الاكبر للناس اراها في التالي وكما يصرحوا بها يوميا ..

استقرار التموين !

استقرار الاسعار !

استقرار الأمن !

توفر الادوية وحل مشاكل الصحة !

الاهتمام برعاية الاطفال والامومة!

الحفاظ على الحقوق المكتسبة للناس والقوانين التي تحميها !

احترام حريه التعبير والديمقراطية !

حل مشكلة الاسكان والارض !

التعليم والنظافة وتوفير الخدمات العامه !

توفير فرص العمل !

اختصار التعقيدات في حل قضايا الناس وحسن التعامل معهم !

هذه اهم مطالب الناس الاساسية .. اما البقية .. لامجال لها والاشارة اليها لما « تتقوى » ميزانية الحكومة !

اهتمام القيادة ملموس ، وتعكسه الخطابات واخبار الاجتماعات ، ونأمل ان يكتب في « ملف التنفيذ » وبس .. وياعمال ممنوع الاضراب وياناس ممنوع العصيان !

المطلوب ان يحترم كل مسؤول مسئوليته ، ويعمل على تنفيذ واجباته ، وان يبادر بوضع الاقتراحات لتطوير حياة الناس وصرف الاعتمادات في قنواتها الشرعية !

المواطن يريد من المسؤول الذي يركب « ابو دبه » ويمتلك ثلاث فلل او اكثر ويمارس التجارة على حد تعبير احد اعضاء مجلس النواب . ان يوفر ماء الشراب والكهرباء والطريق والمستشفى والمدرسة و .. و.... والمطالب كثيرة .!

المواطن لايطلب الخطابات والكلام .. فكفاه « الهدرة » فالاسعار تتصاعد وحياة الناس تتعقد .. فهل من وقفة حاسمة ياقيادة وياحكومة !

نأمل ذلك .

أعظم الأهداف

توحيد اليمن

كلمات : عبدالله علي الشاعر

شعب اليمن اعلى توحيده على ... للكل في العالم والاخرة. العرب
وماضى التشطير ولى واندفن ... الكل يتغنى على انغام الطرب
صنعاء حبيبتنا ومهجتنا عدن ... من اجل وحدتنا تناسينا التعب
واعظم الاهداف توحيد الوطن ... رمز اليمن ذي يستحق اعلى القب
لدوره البارز بتوحيد اليمن ... سجل له التاريخ بأحرف من ذهب
قد صار حقا مفخرة هذا الزمن ... قولا وفعلا لانوي للشي وشب
مبدأ القيادة هي جماعيه وفن ... تحيا القيادة يوم ادت ماوجب
شعب اليمن ضحى دفع اغلى ثمن ... من حيد ردفان الى بئر العزب
الشعب له غاية باكله والسكن ... نتشي الوعود افعال كما جاء في الخطب
مقياس . للكادر نشتي والمهن ... شروط توضع للمناصب والرتب
الجسم يوهن من الداء والعفن ... من واجب الجراح تشخيص السبب
بناء موثق ساس يجنبنا المحن ... حتى لانخطئ ونوقع في مطب
والله مانبدل بالفرحه حزن ... والشعب قد حقق منجز مكتسب
ومن تامر مايعامل فى مرن ... حتى ولو هو كان شيطان الحطب
والاقتصاد واجب ينمو متزن ... والامن جنب العمل لازم يكتسب
لازم فشل الحمل ذا مهما وزن ... نلامس الواقع بحقه عن كثب
حان الاوان اليوم ان نمضي معا ... لان مجد الشعب ياتاريخ شب
مقياس للمرآة عملها المتقن ... كم من شريف مخلص لها اخا واب
تاريخ بلقيس واروى ما اندفن ... سيظل كنزا حضاري مستحب
دوله وليده ياسلاله ذو يزن ... لكن اصيله واليمن اصل العرب
حلول امريكا هدن تتبع هدن ... مانقبله مادام فلسطين مغتصب
انا يماني بحب ارضى ممتن ... الاقصى والجولان ارضي والنقب
ومن عمل باخلاص فهو المؤتمن ... لازم نميز من صدق أو من كذب
مطلوب لستقرار تكفينا الفتن ... ودوله القانون قصدي والطلب
في ظل هذا الفهم بانبني اليمن ... نحيي حضارتنا هدفنا المرتقب
والختم باصلي على جد الحسن ... مايقرأ الناري. وما الكاتب كتب

ندوة حول « أنثى بهذا البحر »

تقام عصر اليوم الخميس ندوة نقدية حول ديوان « انثى لهذا البحر » للشاعر عبد الرحمن ابراهيم ، يقيمها اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين - فرع عدن - وذلك في الساعة الخامسه عصرا في مقر الفرع بكريتر .

يشارك فيها كل من :

١- الدكتور أحمد علي الهمداني .

٢- عبد المطلب ...

٣- عبد ...

يدير الندوة ...

عبدالله طالب ...

والدعوة عامة ...

إطلاق نار على بيوت مواطنين !!

تعرضت منازل المواطنين في منطقة « حدفره الاشاعله » ومناطق مجاورة لها على افراد الحراسة الليليه . في « الرباط باعشن » بمحافظة حضرموت لاطلاق نار وقيل ان القائمين بها مجهولون .

وكانت مدرستان في مركز « صيف » في مديرية « دوعن » قد أغلقت لنفس هذه الاسباب .

نداء من المواطنين بوضع حد لمثل هذه الاعمال غير المسؤوله والتي يهدف البعض منها زعزعة الأمن والاستقرار وخلق حاله خوف وذعر بين المواطنين .

لازالت هيئة المحكمة العليا والتي تنظر في قضية المواطن عبدالولي طارش والذي سبق و ان اثارت « صوت العمال » قضيته مصرة على عدم اتخاذ قرار بطلبه بتنحي احد اعضاء الهيئة من النظر في القضية على الرغم من وجاهة الاسباب التي طرحها في طلبه .

وكان المواطن المذكور قد ذكر أن النائب الأول لرئيس المحكمة العليا هو رئيس الهيئة التي تنظر في قضيته المستأنفه حول المسكن الذي يقطن فيه .

أحكام غيابية بحق وزارتي الدفاع والداخلية!!

تعاني محاكم محافظة عدن من عدم التزام وزارتي الدفاع والداخلية والامن في ارسال ممثليهم القانونيين للحضور الى المحاكم للترافع في الدعاوى المقامة ضد الوزارتين وتابعيهما مما يؤدي بالمحاكم الى اصدار احكام غيابيه .. وكذا عدم تنفيذهما لعدد من تلك الاحكام والقرارات .

قاض يتعرض للتهديد!!

تعرض قاضي محكمة محافظة عدن عوض عبدالله عوض لتهديد من أحد أفراد الاستخبارات السياسية والذي يعمل في محافظة تعز بهدف التأثير على حكم سيصدره القاضي في قضية تنظر أمامه ويعتبر المذكور أحد اطرافها .

المذكور ذهب الى منزل القاضي في العاشرة ليلا وتلفظ بكلمات تهديد ووعيد مما أدى بالقاضي ابلاغ عمليات وزارة الداخلية ورئيس المحكمة وشرطة كريتر .

في الحديدة.. بيع أراض لمواطنين تخص مواطنين آخرين .. !!

اكتشف في مشروع التنمية الحضرية بالحديدة انه يتم بيع اراض للمواطنين سبق وان منحها مهندسو المشروع لمواطنين اخرين .

وتبين تحقيقات اجرتها النيابة المالية والادارية مؤخرا مع المهندس الفني « ع.ع » انه باع ارض المواطن ناصر المسوري وقام بمنح خط نظام على الارض المذكورة لمواطن أخر علما أن المسوري قد منحت له القطعة المذكورة منذ فترة من قبل المشروع وهناك عشرات الحالات التي يشكو منها المواطنون ويطالبون بمحاسبة المتلاعبين فيها .

موافق بدون اذونات صرف !!

العديد من المرافق توقفت عن تسيير نشاطها فيما يخص شراء متطلباتها للعام الجديد بسبب عدم وجود تفويضات لهذه المرافق واذون بالصرف من قبل فرع وزارة المالية بعدن .

هذا يحدث في الوقت الذي نسمع فيه العديد من التوجهات والاوامر والقرارات التي تصدر من القيادة السياسية والتنفيذيه بمنح فروع الوزارات في عدن صلاحيات استثنائيه لتسيير نشاط المرافق العامه في العاصمة الاقتصادية والتجارية .

١٦٥ طالبا في القسم الداخلي لمدرسة « الدهماء » في دوعن يفترشون في منامهم الاسمنت بسبب عدم توفير الافرشة والاغطية لهم منذ امد بعيد ، أسوة بزملائهم في داخليات المدارس الأخرى .

الطلاب يعيدون هذا الأمر الى بعدهم عن الانظار وبعد منطقتهم عن أعين المسؤولين .

...كم لحكمه لم يجد طريقه لتنفيذ

...صدر حكم من احدى محاكم ...ظة عدن لصالح احد ...نين ؟ الا ان تنفيذ الحكم ...يتم بسبب تدخل احد المسئولين لصالح الطرف الاخر من خلال امره بوقف تنفيذ الحكم القضائي !!

«صوت العمال» تطالب بتنفيذ احكام القضاء وان تتوقف اي تدخلات تمس استقلالية القضاء ونزاهة وتحقيق العدالة .

مذكرة المجلس المركزي ....

تتمة ص ٨

...ضمان استمرار حق العمل ...عاملين الذين قضوا سنوات ...يلة في عمل هذه المؤسسات ...اهموا في قيامها . وهذا الامر ...ري على القطاع التعاوني ...اء بالنسبة لما تقدم من خدمات ... التعاونيات ومحطات التأجير ...ؤسسات المحلية الاخرى ...ا فظات والشركات الاجنبية او ...تقبل معيشة العاملين فيها .

...عاشرا : ان قضايا التموين هي ... اهم القضايا التي تمس حياة ...اس حيث شهدت الفترة ...خيرة ارتفاعا حادا في اسعار ...ض المواد الغذائية، كما ان ...لة العرض والطلب قد ...عكس بشكل سلبي على اسعار ...ض السلع بما فيها اللحوم ...شتقاتها والخضروات ...فواكه . ومختلف السلع ...خرى؛ وهو الامر الذي خلق ...لا واسعا بين مستوى الاجور ...سعار، الامر الذي يتطلب من ...لة ان تعيد النظر في ارتفاع ...سعار او ضرورة رفع مستوى ...ور بصورة عامة وتحريك ... الادنى للاجر ، بحيث يكفي ...جهة مستوى الغلاء المعيشي ...تعليم والصحة والسكن ...جهة بقية الخدمات الاخرى .

...حد عشر : ان البدلات ...لاوات التي تضمنها منشور ...ه قد مست الدرجات العليا ...سطى ولم يستفد منها ذوو ...المحدود في الدرجات الدنيا ... عدم شمولية منح علاوة ... المعيشة لمرافق اجهزة الدولة المختلفة . لذلك يرى الاتحاد العام للنقابات اعادة النظر في تلك البدلات والعلاوات بحيث يجب ان تنعكس على ذوي الدخل المحدود للدرجات الدنيا ، كما يجب اعادة النظر في علاوات العمل الاضافي بحيث لاتحدد بنسبة ٤٠٪ كون هناك العديد من المرافق الانتاجية التي هي بحاجة الى زيادة انتاجها ومواردها يرتفع فيها العمل الاضافي اكبر من النسبة المحددة بكثير ولايمكن المقارنة بين العمل الانتاجي والعمل المكتبي بمساواة صرف العمل الاضافي بينهما خدمة لتعزيز دور المؤسسات الانتاجية وتحسين المستوى المعيشي للعمال. كما نطالب برفع الخصم الضرائبي على مختلف العلاوات الممنوحة وتخفيض الضرائب المفروضة عليها

كسب العمل.

اثناعشر : يرى الاتحاد العام للنقابات عدم حرمان المتفرغين للعمل النقابي من التسكين الوظيفي وكذا نرى ضرورة ان تصرف لهم كل الحقوق اسوة بزملائهم خلال فترة تفرغهم .

ثلاثة عشر : يرى الاتحاد العام للنقابات ان يظل حق التفرغ حقا مشروعا كون النقابات واتحادهم العام يعتبرون منظمة جماهيرية طوعية . تطلب في الوقت الذي تضطلع بدور هام في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال . فهي تؤدي دورا . لايستهان به في مساعدة اجهزة الدولة ومؤسساتها ومرافق العمل والانتاج المختلفة لتذليل كافة الصعوبات التي تعترض سير العمل وحل كافة المنازعات التي تبرز بين فترة واخرى ، وتعمل على تحقيق انضباط واع في العمل وزيادة إنتاجيته وتوجيه إعلامه إلى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وهو مكسب ايضا قد تحقق للنقابات في المحافظات الجنوبية والشمالية ، كما ان النقابات لديها مدارس للتأهيل النقابي الداخلي . وهي تؤهل نقابيين في الخارج عبر الاستفادة من بروتوكولات التعاون مع الاتحادات النقابية في البلدان الشقيقة والصديقة ، لذلك نطالب باستمرار دفع مرتباتهم وعلاواتهم السنوية خلال فترة تفرغهم للتأمين النقابي وهذا امر كان ساري العمل به في المحافظات الجنوبية وفي نفس الوقت نطلب بمعادلة شهادات خريجي تلك الدورات

اربعة عشر : لقد تقدم الاتحاد العام للنقابات قبل التوحيد بمذكرة الى هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى بضرورة تعديل فترة الخدمة والاحالة للمعاش على ان تخفض الخدمة الفعلية من ٣٥ الى ٣٠ عاما للرجل ومن ٣٠ عاما الى ٢٥ عاما للمرأة العاملة وتكرر النقابات ذكر السابق وذلك لمبررات عديدة يمكن مناقشتها معكم . لفت الانتباه الى ضرورة إيجاد التوجيهات الحاسمة بصرف اجور ومرتبات المتقاعدين الذين لم يستلموا لعدة سنة شهر يونيو ١٩٩٠م .

خمسة عشر : يرى الاتحاد العام للنقابات ضرورة استمرار عمل ونشاط صندوق الضمان الصحي وتغذيته بنفس النسبة التي كانت تدفع من قبل الدولة خاصة وان عائده يعود على حياة العاملين في ضمان علاجهم من الامراض المهنية واصابات العمل واي امراض يتعرضون لها . ويكون ذلك العلاج في الداخل او خارج الجمهورية ، وبالنسبة للموارد التي وفرها الصندوق خلال الفترة الماضية فانه من الاهمية بمكان اعطاء توجيهاتكم بشأن تمويل بناء مستوصفات وعيادات عمالية ومصحات ودور راحة للعاملين، لما لها من اثر على حياة العاملين على ان تدرج مثل هذه المشاريع ضمن خطط الدولة وبصورة تدريجية .

ستة عشر : الزام مؤسسات القطاع العام والمختلط بحسم خلافاتها مع صندوق التقاعد من اجل تحقيق الاستفادة المطلوبة من صندوق التقاعد حتى لايحرم العاملون والموظفون من حقوقهم القانونية المكتسبة .

سبعة عشر : ان اقدام وزير المالية على الغاء حق العاملين في التأمين على الحياة الجماعية دون مراعاة ابسط القواعد القانونية والحقوقيه المكتسبه للطبقه العامله ، بقيامه بشطب مخصصات التأمين من موازنات المؤسسات المستقله ماليا واداريا كما انه لم يسدد ماعلى الدولة من ديون لشركة التأمين مما أدى الى حرمان مايزيد على المئه الف عامل منحق التأمين ناهيكم عن المبالغ التي كانت تستقطع منذ حوالي ١٦ عاما .

لذلك فان الاتحاد العام للنقابات يؤكد تمسكه بهذا الحق القانوني المكتسب للعاملين ويطالب بإعادة النظر والاستمرار في التأمين على حياة العاملين .

ثمانية عشر : إن قطاعا واسعا من المعلمين في المحافظات الجنوبيه يتطلعون منكم الاسراع في معادلة مرتباتهم واجورهم أسوة بزملائهم العاملين في المحافظات الشمالية منذ شهر يونيو /١٩٩٠م

ختاما : نرجو تدارسكم السريع لهذه المطالب والملاحظات كونها تنبع من الرأي العام للعمال والموظفين واتحاد نقاباتهم ،كونها تمثل ابرز الهموم لدينا في هذه المرحلة من مراحل بناء وتطوير دولة الوحدة ومهام اتحادنا تجاهها بحيث لانفقد السيطرة على الاوضاع التي يعيشها عمالنا والنقابات . وان لم يتم البت والاستجابه لتنفيذ هذه المطالب خلال فترة أقصاها شهرواحد ، فان الاتحاد العام لنقابات الجمهورية وانطلاقا من حقه الدستوري سيعلن الاضراب العام أو الشامل بعد استنفاده كافة أشكال النضال للطبقة العاملة اليمنية وحركتها النقابية .

صادر عن المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات عمال الجمهورية اليمنية

الدورة الثانية

المنعقده بتاريخ ٩١/١/٥م

الجمارك ترفض تسليم بندقية أمريكية مهربة الى المحكمة!

رفض قائد سلاح الجمارك تنفيذ قرار قضائي يقضي بتسليم بندقية اف . ام امريكيه الصنع الى المحكمة والتي نظرت في محاولة تهريبها الى محافظة عدن .

وكانت المحكمة قد صادرت تلك البندقيه اثناء محاكمة احد المهربين والذي حاول ادخالها عبر المياه الاقليمية بطريقة غير شرعية

وكان قائد سلاح الجمارك قد برر عدم تسليمه البندقية من انه تلقى توجيهات مركزية بذلك

المحرر الجوال

تتمة ص ٨

الشارعين الرئيسيين والمحاذي للمدرسه مما زاد في ضغط السيارات على الشارع المقابل لباب المدرسه وطبعا الأخطار معروفه ومتوقعه .

نرى ولوضع حد لهذه المعاناة على الطلبة والمدرسين والاهالي على السواء .

الا من عمل سريع ينجز بناء مدرسة القاهره التي يسير العمل فيها على ظهر سلحفاة ؟

أوضاع السجون..

في تقرير اللجنة المكلفة بزيارة السجون في عدد من محافظات الجمهورية

تنشر « صوت العمال » تقرير اللجنة المكلفة بزيارة السجون في عدد من محافظات الجمهورية ، والمقرر يقدم الى مجلس النواب في دورته الحاليه :

الاخوة / رئيس واعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب المحترمون

الاخوة / اعضاء المجلس المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :-

استنادا الى الاحكام الدستورية والقانونية التي تحدد مهام السلطات المختلفة للدولة ، وتكفل حقوق المواطنين وتصون وتحمي حرياتهم واعراضهم ودماءهم واموالهم .

وفي اطار نشاط المجلس واهتماماته بأوضاع المواطنين والتأكد من قيام الاجهزة التنفيذية بواجباتها في خدمة ورعاية المواطنين ، وحل قضاياهم ، ومدى تقيد تلك الاجهزة بالنصوص والاحكام الدستورية والقانونية .

كلف المجلس لجنتي الحريات العامه وحقوق الانسان ، والشكاوى والمظالم مع عدد من الاخوة/ اعضاء المجلس بالقيام كلجنة مشتركة من قبل المجلس بزيارة ميدانية الى عدد من محافظات الجمهورية بهدف تفقد اوضاع السجون والاطلاع على احوال المساجين فيها .

ولقد قامت اللجنة المذكورة بعقد اكثر من اجتماع قبل قيامها بالزيارة الميدانية حيث وسعت خلالها خطة واسلوب عملها واعدت الاستمارات والنماذج المطلوبة ،كما عملت الى توزيع اعضاء اللجنة الى ثلاث لجان فرعية .. بحيث تقوم كل لجنة من هذه اللجان بزيارة السجون في عدد من محافظات الجمهورية وفقا لخطة العمل التالية :-

١- تفقد اوضاع السجون من حيث ادائها لوظيفتها كمؤسسات اصلاحية تربوية عقابيه ومدى تقيد ادارة السجون بتطبيق القوانين واللوائح .

٢- اجراء مسح شامل للتعرف على المسائل التالية :-

أ) حالة المباني واماكن الاعتقال والحبس .

ب) طرق التعامل مع المساجين والمحتجزين .

ج) وسائل العناية الصحية والنفسية للنزلاء .

د) مستوى الغذاء وكفايته ونوعيته والمخصص لكل نزيل .

هـ) برامج التدريب المهني وتأهيل السجناء وطرق تشغيلهم .

و) برامج التعليم ومحو الاميه .

ز) التربية الفنية والرياضية .

ح) الفرص المتاحة للنزلاء للاتصالات بذويهم عن طريق الزيارات والمراسلات .

ط) مستوى العناية بتثقيف النزلاء وامكانية حصولهم على الصحف والمجلات والكتب وتمكينهم من الاستماع الى الاذاعة ومشاهدة التلفزيون .

ي) ظروف السكن واماكن النوم والسعة المكانية الكافية وحدود المقرر لكل سجين من فرش وغطاء ... الخ .

ك) معرفة الاجراءات والتدابير التي اتخذتها ادارة السجن لتحسين الاوضاع ..وهل يتم رفع اي مقترحات للجهات العليا المسئولة عن السجن .

ل) الاحاطة بظروف الاحداث والجانحين والنساء .

الاخ / الرئيس .. الاخوة / الاعضاء .

قبل ان تدخل اللجنة في صلب التقرير تود ان تضع امامكم موجزاً عن بعض النصوص قبل ان تدخل اللجنة الدستورية والقانونية المتعلقة بموضوع التقرير .. وذلك على النحو التالي

ينص دستور الجمهورية اليمنية على ان المسئولية الجنائية شخصية وكل متهم بريء حتى تثبت ادانته بحكم قضائي بات .. وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وامنهم ويحدد القانون الحالات التي يحرم فيها المواطن حريته ، ولايجوز حرمان احد من حريته الا بحكم من محكمة مختصة .

ولايجوز القبض على اي شخص او تفتيشه او حجزه الا في حالة التلبس او بأمر توجبه الضرورة لتحقيق وصيانة الامن يصدرة القاضي او النيابة العامه وفقا لاحكام القانون .

وكل انسان تقيد حريته باى قيد يجب ان تصان كرامته ويحظر التعذيب جسديا او معنوياً ويحظر حبس او حجز انسان في غير الاماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون وتحرم العقوبة الجسدية والمعاملة غير الانسانية عند القبض او اثناء فترة الاحتجاز او السجن .

وكل من يقبض عليه بصفة مؤقته بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب ان يقدم الى القضاء خلال اربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الاكثر .

ويحدد القانون عقاب من يخالف اي حكم من هذه الاحكام .. كما يحدد القانون التعويض المناسب عن الاضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة .

وتوكد القوانين النافذة بأن الامر بالحبس الاحتياطي لايصدر الا من النيابة العامة

ويجب ان يكون امر الحبس مكتوبا ومذيلاً بتوقيع عضو النيابة العامة المختصة وبصمة خاتم شعار الجمهورية ، وان يشمل اسم المحبوس ومحل اقامتة ورقم القضية المحبوس فيها والجريمة المسندة اليه ومادة القانون ومصدر الامر وصفتة ومدة الحبس الاحتياطي .

كما تؤكد القوانين النافذة بأنه لايجوز قبول اي شخص في السجن بدون امر حبس مكتوب وموقع عليه من سلطة مختصة قانونا ومختوم بخاتم شعار الدولة الخاص بذلك .

ولايجوز للمسئولين عن السجون قبول اي انسان فيها الا بمقتضى امر موقع عليه من السلطة المختصة والابقية بعد المدة المحددة بهذا الامر .

وتعرف القوانين النافذة السجن بأنه المكان الذي يحبس فيه الشخص بأمر مكتوب من محكمة او سلطة مخولة قانونا بتوقيع عقوبة الحبس او محبوس حبس احتياطي .

ويتم انشاء السجون بقرار من مجلس الوزراء وتتبع وزارة الداخلية ولها سلطة الرقابة الادارية والمالية والامنية والتفتيش عليها للتحقق استيفاء شروط النظافة والصحة والتأكد من تنفيذ النظم الموضوعه للسجون .

وتخول القوانين النافذة حق الاشراف القانوني على السجون للنائب العام ووكلائه ورؤساء المحاكم الاستئنافية وقضاتها وقضاة المحاكم الابتدائية وكذا رئيس المحكمة العليا للنقض والابرام ، حيث يحق لهم دخول اماكن السجن في اي وقت للتأكد من انه لايوجد اي شخص مسجون بغير سند قانوني وبأن اوامر النيابة والقضاء يجري تنفيذها على الوجه المبين فيها .

ولهم الحق في سماع وقبول وفحص شكاوى المسجونين والا طلاع على السجلات والاوراق القضائية والتأكد من مطابقتها للقانون والنماذج المقررة ، وانها مستعملة بطريقة منتظمة وان القوانين واللوائح مطبقة ومعمول بها .

وتلزم القوانين مديري السجون بأن يوافيهم بجميع مايطلبونه من سجلات وبيانات لتسهيل مهمتهم .. وعلى ادارة السجن ان تبلغ المدير العام بالملاحظات التي يبدونها .

وتحدد اللائحة رقم « ٢٦ » لعام ١٩٨٠م التنفيذية لقانون السجون رقم « ٣١ » لسنة ١٩٧٩م واجبات مدير السجن في ٢٦ مادة من بين هذه الواجبات

ان يكون ملما بالقوانين واللوائح والقرارات والاوامر والتعليمات المتعلقة والمتصلة بالعمل في السجون.

القيام بالمسئوليات والواجبات المنصوص عليها في قانوني السجون والاجراءات الجزائية واللوائح الصادرة بموجبها واي قوانين اخرى تتصل وتتعلق بالسجون وكذا القرارات الوزارية والادارية التي يصدرها الوزير او المدير العام .

ان يتأكد من اي امر سجن او امر حبس او امر اطلاق صادر من سلطة قانونية مختصة .

وانه مطابق للقانون من الناحية الشكلية وسوف يتضح بجلاء الى اي مدى يتم التمسك والتقيد بالدستور والقوانين وكفالة حرية الانسان الشخصية والمحافظة على كرامته وامنه وذلك من خلال الزيارة الميدانية التي تمت الى بعض محافظات الجمهورية من قبل اللجان الفرعية خلال الفترة من ٢٦ / ١٠ / وحتى ٥/ ١١/ ١٩٩٠م

وفيمايلي اهم الملاحظات الرئيسية التي ارتأت اللجنة طرحها عليكم كما لمستها ولاحظتها من خلال الزيارات الميدانية .

لقد لاحظت اللجنة من خلال زياراتها للسجون المركزية والفرعية في كل من محافظات صنعاء ، وعدن ، واب ، وتعز ، والحديدة ، ولحج ، بان حالات السجون متشابهة عدا سجن المنصوره في عدن .. وتتركز اهم ملاحظات اللجنة فيمايلي :-

١- وجود خطأ فني في تصميم مباني السجون الرئيسية حيث لم يراع عند انشائها الطبيعة الخاصة مثل هذه المرافق ..

٢- انعدام الصيانة الدورية لمرافق السجون والتجهيزات الخاصة بها .

٣- عدم وجود مبانا حديثة للسجون في مراكز النواحي حيث ان السجون الموجودة حاليا هي عبارة عن مباك سكنية قديمة غير مصممه لمثل هذه الحالات وينعدم فيها التهوية والمرافق الاخرى والظروف الصحية .

٤- عدم الفصل بين المساجين داخل السجون وفقا لتشابه حالاتهم وانواع القضايا التي سجنوا من اجلها . حيث يعيش الاحداث مع غيرهم من السجناء لمختلف الحالات البسيطة منها والخطيرة بصورة مشتركة ، وهو مايشكل اكبر خطر على مستقبل الاحداث وليس اقل خطر مما يتعرضون له خارج السجن .

٥- استمرار ظاهرة القيود والرسامة والاتاوات الاخرى التي تفرضها ادارة السجن على المساجين داخل السجون وقد لاحظت اللجنة في معظم السجون ان بعض المسجونين عليهم قيود والبعض الاخر منزوعه عنهم .

كما لاحظت اللجنة ان نظام الرسامة الذي ابتدعة العثمانيون لازال ساريا حتى الآن حيث يفرض على السجين عند دخوله السجن وعند خروجه منه وكذلك عند وضع القيود او نزعها عنه بل ان هذه الرسامة او الاتاوة التي تفرض على المساجين اصبحت مع الاسف الشديد ركيزه اساسية وموردا هاما للعاملين في السجون حيث تفرض على كل سجين رسامة تتراوح مابين ٥٠ - ١٠٠ ريال عنددخوله او خروجه من السجن ومبلغ مائتين ريال مقابل عدم وضع القيد الحديدي على قدميه هذا بالاضافة الى الاصوات الاخرى التي تفرض على المساجين مقابل السواقة والنظافة ،كما ان بعض المساجين يدفعون مبالغ معينة مقابل نومهم في المساجد المقامة داخل السجون .

٦- قيام المسئولين على السجون ومعاونيهم ببعض التصرفات والممارسات اللاانسانية تجاه المسجونين سواء في السجون المركزية او المؤقته وهو ماشكاه الكثر من السجناء مما يلاقونه من تلك الادارات من تعذيب وامتهان وضغط نفسي .

٧- عدم وجود سجلات وملفات منظمة لدى ادارات السجون بالاضافة الى غياب القوانين واللوائح الخاصة بالسجون وجهل تلك الادارات بمثل هذه القوانين واللوائح الامر الذي تصبح معه تلك القوانين كأن لم تكن مع التنبيه الى ان الحالة في مراكز النواحي هي اكثر سوءاً وجهلا بالقوانين واللوائح .

٨- وجود ازدحام شديد داخل الغرف والعنابر التابعة للسجون ويفوق كثيرا الحد الاعلى لطاقتها الاستيعابية ومثالا على ذلك فان سجن اب الذى حددت قدرته الاستيعابية بثلاثمائة وخمسين سجين يوجد بداخله الان اكثر من ستمائة سجين وقد تصل في بعض الاوقات الى اكثر من ذلك .

٩- تدني كبير في مستوى التغذية والنظافة والرعاية الصحية داخل السجون حيث لاحظت اللجنة ان ما يقدم للسجناء من غذاء هو عبارة عن ثلاث الى اربع كدم جافة وقليل من الفول الردى في بعض السجون وحفنة من الارز الابيض ، وكذلك انعدام الفراش والغطاء فيها مما جعل بعض المساجين يضطرون للنوم على الارض .

اما عن الرعاية الصحية فحدث عنها ولاحرج ففضلا عن غياب العناية الصحية العادية داخل السجون فان هناك حالات مرضية معدية منتشرة بين بعض السجناء الذين يعيشون جنبا الى جنب مع بقية السجناء داخل الغرفة او العنبر الواحد ، ورغم خطورة مثل هذا الامر فان الاجهزة المختصة تغط في سبات عميق ولاحياة لما تنادي .

١٠- عدم توفير الحليب والملابس للاطفال الرضع الموجودين برفقة امهاتهم السجينات على ذمتهم مختلفة وعدم العناية بأولئك الاطفال الرضع البتة وقد شاهدت اللجنة في سجن اب اطفالا يتضورون جوعا وعلامات توقف النمو وضمور الاعضاء ظاهرة عليهم .

١١- احتجاز بعض الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين العاشرة والثامنة عشرة داخل السجون لفترات طويلة دون قيام الاجهزة المختصة بابلاغ ذويهم بذلك وهو مالاحظتة اللجنة في سجن الحديدة حيث وجدت سجناء تحت هذا السن من محافظات ومناطق مختلفة لايعرف اهلهم عنهم شيئا

١٢- تعتبر اوضاع السجون الخاصة بالنساء غير طبيعية وغير صحيحة على الاطلاق من كافة الجوانب القانونية . وبالذات في بعض النواحي حيث يتم سجن النساء في منازل سكنية تابعة لمواطنين،والقائمون على هذه الاماكن غير موظفين رسميين ولايتلقون اية مرتبات او مساعدات او اغذية . وكما لايوجد اي اشراف او رقابة من قبل الاجهزة المختصة على هذه الاماكن واوضاعها الامر الذي يثير العديد من التساؤلات حول ذلك والخوف على اوضاع السجينات فيها ..

١٣- وجود شكاوى كثيرة من قبل السجناء مفادها ان يتعرضون للاهانة والضرب الشديد من بعض مسئولي الامن اثناء التحقيق معهم وهو ما ابغلت به اللجنة في سجون تعز والحديدة وقد اطلعت اللجنة المسئولين هناك بمضمون تلك الشكاوى .

١٤- وجدت اللجنة العديد من السجناء في السجون ليس لهم اي قضية جنائية وليس متهمين باي قضايا وانما بحجة ان بعض اقاربهم ارتكبوا جنائية او جريمة رغم ان المتعارف عليه ان العقوبة شخصية « ولاتزروا وازرة وزر اخرى » والدستور يحرم ذلك وقد شاهدت اللجنة في سجن تعز اربعة سجناء من اسرة واحدة مقيدين بصورة جماعية متشابكه بأيديهم وبطريقة من اليمين الى اليسار لاجناية لهم الا ان احدهم ضمن ضمانة ماليه بجزاء من قيمة سيارة لشخص اخر

١٥- لمست اللجنة غياباً كاملاً لبرامج التدريب المهني وتأهيل السجناء وطرق تشغيلهم في محافظات مختلفة عدا سجن المنصورة بعدن غير ان السجناء فيه يشكون ضآلة العائد المادي مقابل مايقومون به من اعمال حيث ان ما مايحصلون عليه شهريا يتفاوت بين عشرة دينار الى خمسه عشر دينارا .

١٦- لمست اللجنة غياب برامج التعليم ومحو الاميه نهائيا وكذا التربية الفنية والرياضية عدا سجن المنصورة بعدن .

١٧- لاحظت اللجنة ان العديد من السجناء مسجونون بدون اي مسوغ قانوني وان القله القليلة منهم محكومون فقط كما ان البعض قد تجاوز مدة العقوبة .

١٨- لاحظت اللجنة ان القائمين على السجون يقومون باقتطاع اجزاء منها وتأجيرها للاعمال التجارية كبقالات ومطاعم ومحلات بيع قات وغيره تعود عليهم شخصيا بعائد مالي يومي وبنفس الوقت مضمون للمتعاقدين معهم عدم السماح لغيرهم بالبيع لمثل تلك الانواع داخل السجن كضمان لتجاوز اسعارها عن الاسعار المحددة كما يمنع دخول اي من تلك المواد الى السجن .

١٩- لاحظت اللجنة ان الجهات مصدر السجن متعددة وان تداخلات كثيرة لاكثر من جهة قضائية وغير قضائية مدنية وعسكرية رسمية وغير رسمية الكل اعطى لنفسة الحق بان يسجن وان يتدخل في قضايا المواطنين المختلفة الامر الذي يصعب معه حصر السجون او الحصول على البيانات الاكيده عن عدد وحالات السجناء في كل مركز محافظة او ناحية او مدينة . ونوع قضاياهم وفترات سجنهم في السجون الرئيسية او غيرها ومصدر السجن وهو مالمسته اللجان خلال زيارتها من تناقض كبير بين الارقام التي حددتها النيابات وما حددته ادارة السجون والاعداد الذي تمكنت اللجان من التوصل اليها عند زيارتها للسجون التي زارتها ومن خلال استمارات الاستبيان او من خلال شكاوى الاشخاص المسجونين عدة سنوات لم يوجد لاسمائهم ذكر في الكشوفات التي قدمتها النيابة للجنة في حينه .

٢٠- لاحظت بعض اللجان عدم دقة المعلومات التي تدلي بها بعض الجهات التي لها سجون ومن خلال زيارتها لبعض السجون غير الرئيسية وجدت اللجنة فيها سجناء بتهم مختلفة وقد مضوا فترات متفاوته في تلك السجون بعضها يتجاوز العام رغم ان تلك الجهات انكرت وجود اي سجناء لديها لو لم تفاجئهم اللجان بالوصول الى تلك السجون والدخول اليها واستفسار من فيها ورغم كل ذلك ترامى الى مسامع بعض اللجان ان العديد من الجهات صاحبة السجون كانت قد عملت بزيارة اللجان فأفرجت عن الكثير من السجناء لديها او بالسجون المركزية البعض بضمان العودة والبعض بطرق مختلفة نقلوا الى منازل مؤقته .

٢١- لاحظت اللجان عدم تواجد فروع للنيابة العامة في معظم النواحي واساءت استخدام السلطة من قبل بعض اجهزة الضبط القضائي المتعددة وبعض اجهزة القضاء نفسها كالنيابات والمحاكم . ومعظم الاجهزة الفرعية في مراكز المحافظات والنواحي التي لها سجون خاصة بها وكذا اقسام الشرطة والقيادات العسكرية ومعسكرات ومواقع القوات المسلحة كل تلك الجهات لها سجون ولديها سجناء تعمل بشكل او باخر على التدخل في القضايا وقيد حرية الناس تحت مبررات مختلفة وتسهم الى حد كبير في تأجيج الخلافات وتشعبها والتطويل بها وبعرض القضايا على اكثر من جهة قبل البدء بمراحل التقاضي الرئيسية والتداول بها « كالحذاء من رجل ذى لارجل ذى واذا الحذاء صارت سيور » تاهيك عن التسويف والمماطلة والتحايل باسم القانون عند تناول تلك القضايا والنظر فيها .

٢٢- لاحظت اللجنة غياب الوعي القانوني لدى بعض العاملين في الاجهزة المختصة ، بالاضافة الى غياب التنسيق والتكامل والتعاون بين الاجهزة المختصة الامر الذي انعكس سلبا على حل ومعالجة قضايا المواطنين وتحويلها الى مرتعا خصبا لاتفكير لديهم الا ان يقتطفون لقمة عيشهم ومن يعولون على حساب ذلك واصبح التطويل وعدم البت السريع شرعة لها نواميسها واجراءاتها واساليب ماانزل الله بها من سلطان .

الاخ / الرئيس .

الاخوة / الاعضاء .

بعد كلما تقدم نود مصارحتكم اننا لم نستطع الوصول الى كل السجون في المحافظات التي زرناها او الى تلمس كل معاناة المسجونين لاسباب لاتجهلونها وان السجون التي زرناها هي التي كان الوصول اليها ميسورا او هي التي حددتها الاجهزة الفرعية بتلك المحافظات ، وان كانت قناعتنا انها ليست كل السجون وان السجناء الذين التقينا بهم ليسوا كل السجناء لكننا عملنا ذلك وبحدود قدرتنا وبحدود الوقت الذي حدد لنا وما اضيقه وقد طرحنا عليكم ما استطعناه .

اما الحديث عن السجون والسجناء كوضع عام تقتضي الموضوعية معالجته واصلاح ما افسده الدهر او الوصول الى اماكن الداء جميعها اودق جميع الابواب المغلقة او الوصول الى ادق التفاصيل فهو بحاجة اولا الى قناعات مشتركة لدى مختلف السلطات والى وقت غير محدود وحرية في الحركة ومشاركة المعنيين الرئيسيين والاختصاصيين .

وادراكا واعيا لاهمية الموضوع بعد قيام الجمهورية اليمنية وروح الديمقراطية في ظلها ولتجاوز اثار الماضي والامه ومسلوئه وظروفه .

والجوانب الانسانية والحقوقية وقبل كل هذا وذاك الجوانب الدستورية والقانونية لدولة الوحدة التي يجب دون ابطاء ان تنعكس ايجابا على جميع مناحي الحياة لابناء شعبنا .

وفيما عدا ذلك ستبقى اى محاولة بالفشل وتصطدم بواقع مرير ورواسب ومخلفات ليس من السهل اقتلاعها بين عشية وضحاها ولايمكن ان يحرث في البحر هذه قناعنا ولا يمكن القول ان القيام بالزيارة او سن التشريعات هو الحل وحدة لان العيب ليس في التشريعات انما في مواطن اخرى اما التشريعات فكلمة حق يقال ان القوانين الخاصة بالسجون ولوائحها سليمة ومستوفاة ولوعدنا الى القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٧٩م الصادر فيما كان يسمى بالشطر الشمالي سابقا لوجدناه راقياً جدا ومتقدماً وشاملاً وواضحاً وللتدليل على ذلك سنورد بايجاز بعض من نصوصه كامثلة لبعض الحالات لكن البون شاسع بين احكامه ومايجري على الواقع العملي وبتصورنا لو ان نسبة ٢٥ ٪ من احكامه حية وتنفذ عمليا لاحدثت تغيرا كبيرا وماً احوجنا للوقوف عنده والعمل به وتطبيق احكامه والاستفادة من مراياه وكفى واليكم بعض النصوص القانونية المشار اليها اعلاه وهي كالاتي :-

أ) تنص المادة « ٦ » من القانون بان تتكون قوة السجون اساسا :

- لتنفيذ العقوبات الصادرة من السلطات المخوله قانونا ولتنفيذ الاوامر الصادرة بالحبس الاحتياطي من السلطات المخولة قانونا . ولادارة السجون وحفظ امنها .

- وللمحافظة على سلامة نزلاء السجون وتقويمهم وتأهيلهم مهنيا واجتماعيا .

ب) تنص المادة « ٧ » بانشاء لجنة للسجون يتم تشكيلها على النحو التالي :-

وكيل وزارة الداخلية رئيسا

المدير العام مقررا

ممثل لوزارة العدل عضوا

ممثل للنائب العام عضوا

ممثل لوزارة الشئون الاجتماعية =

ممثل لوزارة الصحة =

وتختص اللجنة وفقا لنص المادة « ٨ » بالمسائل التالية :-

أ) العمل على تطوير السجون وتحسينها ورفع مستوى الاداء فيها .

ب) دراسة المشروعات المتعلقة بتحسين حالة المسجونين ووضع المقترحات المتعلقة بمعاملتهم واعاشتهم وعلاجهم ..

ج) وضع برامج تأهيل وتدريب وتشغيل المسجونين .

فيما يتعلق بمعاملة المسجونين .

اوجبت المادتان « ١٤ » و « ١٥ » من القانون السالف الذكر .. ان يراعى في معاملة المسجونين بان السجن هو دار اصلاح وتقويم وتأهيل للمواطنين الصالحة وان تهدف المعاملة داخل السجن الى خلق ونمو الرغبة والمقدرة في نفوس المسجونين ليعيشوا بعد الافراج عنهم في ظل القانون والاخرى يستطيعوا اعالة انفسهم بطريقة شريفة .

ولكي تتحقق هذه الاهداف نصت المادة « ١٥ » على وجوب استخدام كل الوسائل والمؤثرات المتوفرة الطبية والتربوية والتعليمية والتدريب المهني والخدمة الاجتماعية والانشطة الرياضية والثقافية والترفيهية .. كما اوجبت على الضبط والحراس وكل العاملين في السجون مساعدة المسجونين والتأثير

البقية ص ٢

فيما يصدر مدير تعاونية الشعب عدم تنفيذ تعليمات مسؤوليه :

قيادة اتحاد التعاونيات تطلب تدخل الشرطة

كتب / حسن نائف

الأخت منى علي أحمد الموظفة في تعاونية الشعب الاستهلاكية قدمت الى مبنى الصحيفة تحمل شكوى بهضم حقوقها من قبل ادارة التعاونية ممثلة بمديرها الذي أصر على قراره بتحويلها الى فرع التعاونية بفقم رغم التوجيهات الصادرة عن اتحاد التعاونيات والنقابة العامة !

وكانت « صوت العمال » قد نشرت ملخص هذه القضية الذي أختتمته الصحيفة بتوجيه تسؤلات الى النقابة العامه واتحاد التعاونيات الاستهلاكية هل بامكانهما الدفاع عن توجيهاتهما واعادة العاملة الى موقع عملها وصرف ماتبقى من مرتباتها وحقوقها .. كما طالبت الصحيفة بالتحقيق في هذه القضية .

وعطفاً على ذلك وجه الأخ سكرتير المجلس الاداري للشؤون التنظيمية لاتحاد التعاونيات رساله الى القائم باعمال رئيس مجلس ادارة تعاونية الشعب الاستهلاكية ولعناية الاخ محاسب التعاونية اشار فيها الى انه بعد أن تم التأكد من أنه لاتوجد مخالفه اداريه ، لذلك تعاد الأخت منى علي أحمد الى عملها السابق وصرف رواتبها المتبقية .. الا أن « لاحياة لمن تنادي » .. مما دفع بالأخ حسين عبدالرحمن فدعق رئيس اتحاد التعاونيات الاستهلاكية الى توجيه رسالة أخرى الى الأخ المدير طالبه فيها بتنفيذ توجيهات الأخ سكرتير الشؤون التنظيمية للاتحاد ومعالجة الأمر مؤكدا له التقيد بعدم المساس بمصالح وحقوق الموظفين ، لكن الأخ المدير طبق المثل القائل « أذن من طين وأذن من عجين » فعادت المسكينة/ الموظفه المغلوبه على أمرها منى علي أحمد / الى الصحيفة تتساءل وباستغراب : اذا لم ينفذ اوامر وتوجيهات المسؤولين عنه ، ترى سينفذ توجيهات من ؟! ونحن في صوت العمال نبادلها ونشاركها هذا السؤال ؟!

.. اذاً ماذا يعني هذا العناد والاصرار بعدم تنفيذ التوجيهات والأوامر الصادرة عن الجهات المسؤولة عن هذا المدير ؟ هل الأخ المدير هو الشخص الذي لايعلى صوت على صوته وأن قراراته يجب أن لاتكون قابلة للنقاش والمراجعة والتصحيح ؟!

ان مادفعنا لقول ذلك هناك رساله أخرى كنا نشرناها وهي موجهة من اتحاد التعاونيات الاستهلاكية الى مدير شرطة عدن الصغرى الى ان مدير التعاونية « يتصرف وبشكل واضح وغير مبالي بتوجيهات الجهات المسؤولة ولذلك نحيل القضية الى الشرطة لحلها بعد أن تعثر الاتحاد في مدير التعاونية بتنفيذ التوجيهات ».

في الأخير الصحيفة تطالب الأخ المدير بموافاتها بأسم الجهة التي يمكن أن ينفذ توجيهاتها حتى نتمكن من ارشاد الأخت بالعودة اليها لاستخراج التوجيهات !..

كما نطالب المجلس الأعلى لاتحاد التعاونيات الاستهلاكية تقديم استقالته بعد أن تعثر عليه تنفيذ قراراته واداء مهامه وصلاحياته

رئيس الوزراء يلتقي أعضاء مجلس الشعب المحلي في محافظة عدن :

في حوار مفتوح

حول هموم الناس

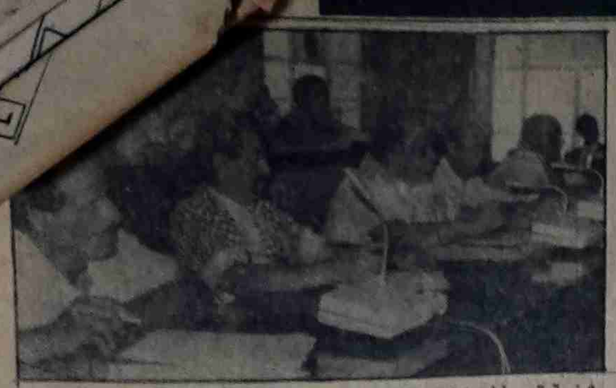

التقى الأثنين الماضي ، الأخ/ حيدر أبوبكر العطاس ، رئيس مجلس الوزراء ، بأعضاء المكتب التنفيذي ومجلس الشعب المحلي بالعاصمة الاقتصادية والتجارية ، عدن ، ومحافظ المحافظة الأخ / سعيد صالح سالم ، وبحضور عدد من المسؤولين في الاسكان ودائرة المهندس البلدي وصحة البيئة ومأمور مديرية الشعب ..

وفي بداية اللقاء الذي حضره الأخ مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية . وبعد الترحيب بالأخ رئيس الوزراء قدم الأخ / عثمان كمراني .. رئيس المكتب التنفيذي لمجلس الشعب المحلي في العاصمة الاقتصادية عدن . قدم أبرز المطالب والقضايا التي ينبغي ادراجها في مشاريع خطط العمل لعام ١٩٩١م في محافظة عدن ، والتي رأى المكتب التنفيذي بأنها ضرورية وملحة .. والتي تشمل مختلف مناحي الحياة في العاصمة الاقتصادية عدن . .. وفيما يلي نورد أبرز هذه المطالب :

تصور المكتب التنفيذي بالمشاريع التطورية

في مجال الاسكان والبلديات :

- إنارة عدد من الأحياء السكنية في المحافظة ، وقد حددت تفصيلاً .. وشملت احياء المعلا ، القلوعة ، الحيسه ، العريش ، خورمكسر ، البريقه ، ومنطقة صلاح الدين - عمران .. الخ .

- الطرقات : سفلتة الطرق الفرعية وإعادة سفلتة الطرق الرئيسية .

- الأسواق : إنشاء اسواق حديثه وإعادة ترميم الاسواق القائمة وانشاء اسواق فرعية للخضار والفواكه واللحوم والأسماك في مناطق المدارة ، القاهرة ، وحاشد .

- إقامة ملاعب للاطفال والحدائق في بعض الاحياء السكنية التي تفتقر لذلك ، مثل مدينة الشعب ، المدارة ، القاهرة وحي الثورة والمدن الأخرى .

صحة البيئة : توفير المبيدات ومواد التنظيف ومتابعة تنفيذ مشروع المجاري لمدن التواهي ، المعلا ، وكريتر ، وخورمكسر باعتبار أن الشبكة الموجودة قديمة .

في مجال التموين :

التأكيد على استمرار دعم السلع الاساسية ، ووضع مخصصات كافية من التموين لمختلف مناطق عدن واعطاء الاولوية للقطاع العام في توزيع السلع الاساسية .

في مجال الثقافة والاعلام :

بناء مراكز ثقافية في المدن الرئيسية في المحافظة والإهتمام بالفرق الأهلية المسرحية والموسيقية وصيانة صهاريج عدن وقلعة صيره .. واعطاء عناية لاذاعة الشعب المحلية م / عدن ، والاهتمام بالمتاحف الوطنية والتراثيه .. الخ .

في مجال القضاء :

توفير المتطلبات الرئيسية لمحكمة المحافظة والمحاكم الجزئية . وتخصيص قضاة لقضايا الاسكان والاراضي والنزاعات التجارية بشكل خاص .

في مجال أوضاع الجزر :

سقطرى وميون : لوحظ أن هناك تقصير كبير لاوضاع هاتين الجزيرتين وبشكل خاص في المسائل المرتبطة أساساً بحياة واستقرار وأمن المواطنين ، حيث تفتقر هذه الجزر لنقص ملحوظ في الخدمات مثل التربية ، الصحة ، الطرقات ، الكهرباء ، المياه ، برامج تشغيل المواطنين ، حيث توجد امكانية لاستغلال الثروات الزراعية والحيوانية والسكنية على وجه الخصوص .

حول المنطقة الحره :

الاسراع في اصدار قانون المنطقة الحرة في المحافظه وتشكيل الهيئة من قبل مجلس الوزراء وتحديد علاقة مجلس الشعب المحلي وتلك الهيئة ونشاط المنطقة الحرة . وضرورة الاسراع باصدار قانون الاستثمار .

في مجال الأمن :

اعطاء اهتمام اكبر للقدرات الامنية في المحافظة .

حول المنظمات الاجتماعية والمهنية :

المطالبة بأن تولي الحكومة اهتمام بالغ للمنظمات الاجتماعية ومنها النقابات ، إتحاد النساء والشباب ولجان الدفاع والمنظمات المهنية الأخرى .

هذه هي ابرز المطالب التي تقدم بها المكتب التنفيذي لتطوير العاصمة الاقتصادية والتجارية في مختلف القطاعات الحيوية فيها ، وقد طرح اعضاء المجلس في هذا اللقاء ملاحظات اضافية .. حاولنا رصد ابرزها على النحو الآتي :-

رصد : عبدالله دهيس

تصوير : ناصر اسماعيل

من مناقشات وملاحظات الاعضاء :

محمود مدي :

نشعر أن مجلس الشعب المحلي ، منذ انتخابه لم يمارس الصلاحيات المناطة به مثلما هو مألوف من سابق ، وانه بسبب الازدواجيه شل عمل ونشاط المجلس .

لأن عدن ستكون حرة ، لابد أن يكون مجلس الشعب المحلي حاضراً ومستقبلاً مايشبه « البرلمان المصغر » ويمتلك كل الصلاحيات والمقومات التي على ضونها يستطيع تأدية مهامه .

عدن تعيش غلاء في الاسعار وهناك مشاكل في المؤسسات ، ونطالب بأعطاء مجلس الشعب المحلي اهتمام وصلاحيات أوسع .

عبدالرحمن مجاهد :

المطالب موجودة ومكتوبة وتم تقديمها نيابة عن المواطنين وهناك مشكلة المواطنين المتضررين من الطريق الدائري حيث عزلوا بسبب هذه الطريق .

علي غالب :

نكرر الاجتماعات وطرح الهموم وهذا مضيعة للوقت ، وقد سبق لوفد من المجلس أن كلف للذهاب الى صنعاء لمقابلة الأخ رئيس الوزراء . والمهم كيف نهيى أنفسنا كمجلس ونضع مهامنا الجديدة ، تناسباً مع ودوره في اطار المؤسسات في المحافظة وهناك منشورات تصدر دون أخذ مشورة المجلس ، مثلاً هناك تمايز في علاوة غلاء المعيشه الأمر الذي أحدث الكثير من المشاكل للعاملين وشهدت المحافظة اضرابات . كما يلاحظ صرف البقع والتأثير على جمال العاصمه ، ويمكن استغلال ذلك لبناء رياض اطفال وحدائق ..الخ

محسن :

لابد من حل قضايا المواطنين بالنسبة لامـلاكهم في الاراضي الزراعية في مناطق اطراف العاصمة عدن .. حيث لم يتم النزول من قبل اللجان المشكله لهذا الغرض .. مثلاً الى بئر أحمد ومدينة الشعب ، حيث يوجد مواطنون صودرت اراضيهم ضمن الأخطاء السابقة ونناشد بحل هذه القضية التي بدأ حلها في بعض المحافظات ، كما يعاني المواطنين في هذه المناطق مشكلة البناء ولابد من تحديد جهة تنظيميه تشرف على ذلك .. كما نرى ضرورة حل مشكلة المواطنين في منطقة « المهرام » الذين يريدون تحويل اكواخهم الخشبية الى مباني حجرية ، ولكن بعض المسؤولين أعترض تحت حجة أن المحطة الكهروحراريه تولد المواد الكيماوية وأن ذلك يضر بالمواطنين .

أحد العضوات ، أشارة الى تزايد الجرائيم وانتشار السلاح وتجوال السيارات بدون ارقام .

عبدالله مهيوب :

الاسراع في اصدار قانون الحكم المحلي ، ودراسة وضع العاصمة الجمالي ، حيث أن بعض الدكاكين والمستودعات تحولت الى منازل وهناك أيضاً بعض « التوانك » قديمة في حي الثورة مثلاً لابد من ازاحتها .

شكيب عوض :

تساءل هل هناك ضرورة لوجود مجالس الشعب المحلية واذا أردنا ذلك لابد من اعطائها كافة الصلاحيات .. وليس ابقائها ككرسي الامام الحاضر الغائب في الجامعة العربية حيث أن المجلس قد عاش فترة صعبه منذ انتخابه وصلاحياته محدودة ، أما بشأن المنطقة الحره أرى أن يتولى مجلس تنفيذي ادارتها حتى لاتكون هناك ازدواجية مثلما حصل بين المجلس والمحافظ ونحن في وضع اجتماعي معين . وهل في المنطقة الحرة هناك ضرورة لوجود مجلس شعب محلي .

فتحية منقوش :

تعطى الاراضي لمن يدفع اثمان باهضة ، وسمعت أن ساحل أبين بيع لمن سيستثمره . وكنت أمل أن يوجد معنا وزير الأسكان ، لنرد عليه بعد سماعنا لمقابلته التلفزيونية .. وخاصة حول بناء المنازل بطريقة عشوائيه ، حيث أننا نخاف أن يكون هناك تحدي بين الناس والناس الآن مسلحة !

مأمور مديرية الشعب :

تحدث عن معاناة وهموم المديريه ومكتب المأمور فيها وقال أن الكثير من الخدمات ناقصه وبعضها غير موجودة ، وقد رفعنا تقارير بها ، فهناك مناطق تعاني مثلاً من مشكلة الماء مثل خور العميره وعمران وقعوه ومناطق السواحل .. ولدينا رسائل متابعه منذ ٨٧م ، وقد نزل رئيس الوزراء حينها والحل الى الآن غير موجود ونطلب من رئيس الوزراء مساعدتنا .. ونحن الآن صلاحياتنا غير معروفه ونطالب باصدار قانون الحكم المحلي ونحن ليس لدينا الآن امكانيات لتسيير عملنا وظروف صعبه ونريد اعتمادات ماليه فمثلاً نحن بدون « مخصصات بترول » وقد قطعها المهندس البلدي .. بحجة أنهم أصبحوا تابعين للأسكان .

تعقيب الأخ / المحافظ :

الأخ/ سعيد صالح سالم ، محافظ محافظة عدن ، عقب على ملاحظات اعضاء مجلس الشعب المحلي ، حيث قال :

أنا أتفق مع جملة الهموم والملاحظات المطروحة من قبل اعضاء مجلس الشعب المحلي ، وأشير أن الخدمات في عدن محدودة ، وهذا ناتج عن ظروف البلاد ، ونحن نريد أن نعمل مع الناس ونحل قضاياهم .. أما عن حالة الأمن ، فالذي يحدث أشياء بسيطه ، كالسرقات والمضرابه ، والحفاظ على الأمن مسؤولية جماعية ولابد من لعب دور بين اوساط المواطنين لتعزيز الأمن والاستقرار ، أما بصدد الاسكان فقد اعطينا توجيهات بحجز مساحات خاصه بالمدارس ورياض الاطفال والحدائق العامه .. أما عن النظافة ، فهذه مشكلة ولانعرف هل من البلدية أم من المجتمع وحتى البلدية وصحة البيئة لم تقم بدورها بالشكل المطلوب ، أما عن البناء العشوائي فهذا كان ناتج عن غياب السلطة في الفترة الماضية .. ولما جئنا متحمسين الناس زعلوا لأننا أتخذنا اجراءات حاسمة بهذا الصدد ، ولهذا نطالب الاسراع بالتخطيط للبناء الشعبي والحد من البناء العشوائي .

حديث الأخ / رئيس الوزراء :

الأخ المهندس / حيدر أبوبكر العطاس ، رئيس مجلس الوزراء ، عقب في ختام اللقاء على كافة القضايا التي أثيرت فقال :

في البداية أعبرلكم عن شكري وتقديري الكبير لكل اعضاء مجلس الشعب المحلي ومن خلالهم أقدم لجماهير شعبنا في م/ عدن التهاني بمناسبة العام الميلادي الجديد ١٩٩١م .. متمنياً أن يشهد هذا العام تحولات كبيرة على صعيد تطوير محافظة عدن ، بحيث تصبح أحد المواقع الاقتصادية والتجارية الهامة والفاعلة في اقتصاد الجمهورية اليمنية حيث سينعكس التطور انعكاساً مباشراً على سكان العاصمة عدن ، وكل جماهير الشعب .

وأشار الى احتضان عدن ، خلال الايام القريبة الاجتماعات المشتركه لمجلسي الرئاسة والوزراء ، حيث قال أن الهدف من هذه الاجتماعات هو الوقوف الميداني امام جملة القضايا والهموم والاشكالات التي تواجه محافظة عدن وحالات عدم الوضوح التي تمت نتيجة الفراغ بعد قيام دولة الوحده . حيث أنتقلت القيادة السياسية الى العاصمة صنعاء .. وحتى قبل الوحدة كانت الشكوى أن المسؤولين في السلطة المركزية ، وكانت هذه الشكوى من مجلس الشعب الأعلى والمحافظه أيضاً ، وعندما أنتقلت السلطة المركزية من هنا أصبحت عدن كغيرها من المحافظات .. والمرافق لم تكن كما هي عليه وتأسست مرافق ذات استقلاليه ماليه واداريه ، ولكن الشيء الذي يثير القلق هو أن الناس عند المناقشة لايعطون ذلك أهمية وينسوا كل شيء.. إذاً نتساءل ، ماهي الأشياء التي سلبت ، بالعكس يجب أن تعطى الآن صلاحيات أكثر .. وأن نفهم الظروف ونتحرك على ضونها ، وليس نقول أن عدن « قرية » فهذا خطأ ولايدفع بالتطور ، فهذه ملاحظة يجب أن تعطوها اهتمامكم دائماً .. واضاف : محافظة عدن أعطيت قدراً أكثر من المسؤولية وبدلاً من اعطاء عدن مكاتب للوزارات كبقية المحافظات أعطيت لها فروع .. وعندما وقف مجلس الوزراء امام هذه المسألة وجد إنه لايجب أن تدير عدن المحافظات الأخرى ، ولكن الهدف من ذلك هو اعطاء مزيد من المرونه ..

وقال في سياق حديثه ، وفي اكتوبر الماضي ، واثناء لقاءنا بكم اتفقنا على تشكيل مجلس محافظات يدير شؤون المحافظة والمحافظات الاخرى في ضوء ماتعطي من صلاحيات من الوزارات واصدرنا بذلك توجيهات ، وانطلاقاً من مهام مجلس الشعب المحلي حددنا ان المجلس سلطة رقابية يتابع تنفيذ القضايا ويقف امام الموازنات ومايخص المحافظة ، وكنا واضعين بأن لاتكون هناك سلطتان ازدواجيتان ، فهذا الوضع يجب ان ينتهي ، ولكنه ظلينا منتظرين صدور قانون الحكم المحلي ، ورأت القيادة السياسية ان يعين محافظ لعدن ، يمثل رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، واصدرنا توجيه بذلك حتى يصدر قانون الحكم المحلي ، ولكن حدثت الازدواجية ، وناقشت هذه المسألة وتعارضنا في وجهات النظر ولكن حسمنا ذلك في مجلس الوزراء ، وكان القرار ان المحافظه هي سلطة تنفيذية ومجلس الشعب المحلي سلطة رقابية ،وانهت الموضوع ، وادارة المحافظة تضع البرامج والخطط والموازنه والمجلس يقرها ويراقب تنفيذها .. والسلطة التنفيذية هي تعين مدرائها والمجلس يراقب ، فلماذا اقحم المجلس نفسه في تعيين المدراء وهذه هي من مهمة ادارة المحافظة .

وأوضح الاخ رئيس الوزراء ، انه بصدور قانون الحكم المحلي سيتم تعيين محافظون لكل المحافظات وسيكون هناك مجالس محلية كما هو في القانون وستجدد المهام ولن تكون هناك وازدواجيه ، ونحن الآن في دولة الوحدة ولابد ان نعمل على ضوء الدستور ولانشغل القضايا الضيقة ، ففي اطار الممارسة الديمقراطية يجب ان نناقش القضايا ، والعيب ان يستمر هذا الوضع وعدم تنفيذ المهام ونبرر بالازدواجية .. ومجلس الوزراء وقد اتخذ قرار بتحديد المهام في المحافظة عدن وارجو ان تتركوا التأثيرات الجانبية .. وفي ظل الممارسة الديمقراطية سوف يسمح للأضراب بممارسة نشاطها وبهذا ستتغير القوانين واشياء كثيرة والاهم ان هناك متغير كبير حدث في اليمن وهو تحقيق الوحدة اليمنية .

وأريد اجدد التأكيد ان المحافظ سلطة تنفيذية ومجلس الشعب سلطة رقابية ورايه ليس نهائي ولكن يوحي ويقترح في حدود مهامه بمافيما يتعلق بمشاريع وتطوير المحافظة وتحديد الاولوية هي من مسئوليه المحافظ وهذا هو اتجاه العمل باللامركزيه .

وسيكون في كل المحافظات وشكلت فريق عمل سيذهب الى كل المحافظات لهذا الغرض .

وقال الاخ رئيس الوزراء ان هناك مستجد هو اعلان عدن منطقة حرة واصبح الموضوع في اطار التنفيذ واى انسان يعتقد ان هذا الكلام للاستهلاك فهذا غير صحيح والعمل كبير وكبير، والان في مجلس الوزراء نضع خطتنا للانتقال التدريجي بمنطقة عدن الى منطقة حرة ، ويمكن عدن يتغير اسمها والقوانين ستتغير ، والتدرج سيكون مرتبط بتطور الاستثمارات واذا استمرت الاضرابات في عدن لن يأتي اى مستثمر في عدن ، وقال ان قانون المنطقة الحرة صدر قبل الوحدة ولكن لم يكن هناك قرار واصل الموضوع الى مجلس الوزراء وسيتم العمل بهذا القانون ولن نغيره الآن لانه سيأخذ وقت في مجلس النواب .

والمنطقة الحرة ، لاتريد قوانين تقيد المستثمر وتريد خدمات سريعة وهذا يتطلب جهد وارجو ان تبتعدوا عن الاستماع للأراء الشخصية ، وقال اعرف الاشكالات الكثيرة في عدن / مشاكل العاملين ، والعلاوات الاجور التمكين الوظيفي ، وبعض القرارات التي اتخذناها قبل الوحدة لم تكمل اجراءاتها ولكن الآن استلمنا هذه المسألة ووضعنا برنامج لها وشكلنا ٢٤٠ فرقه عمل قطاعية لتنفيذ هذه المهمة ، لانه كان هناك تقاعس في التنفيذ وستستكمل هذه المهمة نهاية الشهر واعطيت لها فترة اضافية الى ١٥ فبراير القادم والقرينا الهيكل الوظيفي مثل المحافظات الشمالية وتسميات مختلفة وهذه مسألة تريد معالجة بحيث لايتضرر اي انسان ، وحول الاسعار لوضع انه يجري معالجتها واقر مجلس الوزراء دعم السلع الاساسية وان يرقب الاخوة في المحافظة بالتنسيق مع فرع وزارة التجارة التلاعب بالاسعار ونرجو ان تجروا حوارا حول هذه المسائل ولاتتكلم وراء بعض او في الدهاليز والمقايل والغرف المغلقة وان يتم طرح الآراء ومناقشتها وان حدث اختلاف في وجهات النظر .

.. وحول تطوير العاصمة الاقتصادية عدن، قال هناك خطة اقرها مجلس الرئاسة والوزراء تشمل الطرقات ، الصحة التربية ، وغيرها من القطاعات وحول خدمات الاراضي المخططة قال ان هناك مذكرة .. مقدمة من وزارة التخطيط بهذا الصدد .. وحول حالة الامن، قال ان الامن مسألة ضرورية لحياة الناس وفرع وزارة الداخلية والامن في عدن والمحافظة لابد ان يبذلوا جهودا مضاعفة لتعزيز الامن والاستقرار في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن .

هذا ماتمكنت (صوت العمال) من رصده خلال هذا اللقاء الذي استمر مايقرب من ثلاث ساعات .. ويبقى الأهم هو التنفيذ .. !

استقرار التموين .. ثبات الأسعار .. النظافة .. الصحة .. أمن المواطن .. في مقدمة الهموم

المحافظ سلطة تنفيذية والمجلس سلطة رقابية !

المطالبة بسرعة إصدار قانون الحكم المحلي

عقب توجيه مجلس الوزراء للتحقيق فيما نشرته «صوت العمال»:

وزارة الخدمة المدنية تحقق حول الكوادر التي عادت من صنعاء دون أن تعيد البدلات المستلمة

صنعاء صوت العمال

وجهت وزارة الخدمة المدنيه والاصلاح الاداري منشوراً الى وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاعين العام والمختلط بموافاة الوزارة سريعاً باسماء من نشرت عنهم « صوت العمال » في عدد سابق من الكوادر التي انتقلت الى صنعاء وتسلمت بدل اثاث وسكن بعد تعيينها للعمل في صنعاء وعودة بعضهم الى عدن دون ان يعيدوا ما استلموه من بدلات ، كما طالبت الوزارة هذه الجهات الرد على ماتضمنته رسالة رئيس الوزراء بهذا الصدد .

وفي مذكرة موجهة من وزارة الخدمة المدينه والاصلاح الاداري موجهة الى مجلس الوزراء لواخر الاسبوع الماضي بينت ان الوزارة ستقوم بمتابعة مانشرته « صوت العمال » وبينت المذكره ان اهتمام مجلس الوزراء بذلك يعد حافز للعمل على انهاء مثل تلك التصرفات اللا مسئوله .

وكانت صوت العمال قد اشارت الاسبوع الماضي الى المذكرة الموجهة من مجلس الوزراء الى وزارة الخدمة المدنيه والاصلاح الاداري والتي تبين مانشرته « صوت العمال » حول هذا الامر وتطلب موافاه مجلس الوزراء بما تم فيه .

إعلان مزاد لبيع نفايات الاقطان
وطلب وكلاء لتسويق المنتجات

تعلن المؤسسة اليمنية للصناعات النسيجة الى جميع التجار في كل محافظات الجمهورية اليمنية عن إجراء مزاد علني لبيع نفايات الاقطان خلال العام ٩١م وعلى الاخوة الراغبين الحضور الى المؤسسة موقعها الكائن في مدينة الشيخ عثمان عدن صباح ٩١/١/١٥م الساعة التاسعة والنصف لاجراء المزاد على ان يتم دفع ضمان مبلغ وقدره (١٥٠٠٠٠) لمن سيشترك في المزاد يرد لمن لم يرسو عليه المزاد .. كما يمكن للاخوة الراغبين في الاطلاع على النماذج لمختلف الاصناف القيام بذلك في مقر المؤسسة من تاريخ هذا الاعلان وحتى ٩١/١/١٤م خلال اوقات الدوام الرسمية ، كما ترغب المؤسسة في توسيع نشاطها التسويقي في مختلف مجالات الجمهورية اليمنية وذلك عن طريق وكلاء لتسويق ... يجد في نفسه القدرة على ذلك الحظور الى المؤسسة ... ينابر للاطلاع على الشروط وإجراء التعاقد

اعداد : فاطمة محمد بن محمد

من المحرر الى القراء

سنحميكم يافرسان الكلمة !

في هذه الزاوية من عددنا هذا ننشر رسالة احد المواطنين وهي واحدة من جملة رسائل كثيرة وصلت الى الصحيفة. تدين وتستنكر ماتعرض ويتعرض له حملة الاقلام الشريفة الايام. حيث تقول الرسالة :

«قبل ايام قليلة، طالعتنا «صوت العمال» بمقال حول المحاولة الفاشلة التي قامت بها عصابة مجهولة استهدفت حياة الاستاذ «عمر بلوزير» سكرتير تحرير صوت العمال. وبعد تلك الحادثة بأيام تعرض الاخ (عز الدين سعيد احمد) سكرتير تحرير صحيفة «الجمهورية» لحادث سيارة مدبر كاد يودي بحياته. ولازال التحقيق جاريا في ذلك ونهاية الاسبوع الماضي فوجيء الشعب بطول البلاد وعرضها بماتشرته «صوت العمال» حول مايتعرض له الاخ عبدالحبيب مقبل من تهديد ووعيد هو وافراد اسرته وممن ؟! من محافظ تعز !!

ولكن الذي لايعلمه محافظ تعز . وكل الذين يقفون وراء كل الحوادث السابقة ان عبدالحبيب وعز الدين وباوزير اليسوا افرادا . بل هم جزء من ضمير هذا الشعب واي اعتداء عليهم وعلى كل من له علاقة بالقلم الجريء والشجاع هو اعتداء على ضمير الشعب ، وعلى حقه في التعبير بديمقراطية .

والسؤال هو : لايكفي شعبنا كل مالحق به من مسؤولية ؟! والذي يحتملهم على امل ان المستقبل سيكون افضل ؟! ايريدون ايضا خنق صوته وكتم انفاسه ؟

اننا معشر الشعب اليمني نقول لكل من تسول له نفسه الاعتداء على الصحافيين الشرفاء ، ان لغة الخناجر والعصي والرصاص والدهس بالسيارات على الصحفيين الشرفاء والتهديدات والملاحقات لن تثني اولئك الفرسان عن السير في الطريق الذي بدأوه .

وان تلك الاعمال لايقدم عليها الا خفافيش الظلام ، واننا كشعب كفيل بأن يحمي ابناؤه ويحتفظ بحق الرد دفاعا عمن يدافع عن حقوقه، والى الفرسان نقول : «سلمت ايديكم، ولاجف لكم براع ودمتم ذخرا للوطن» محمد راوح

الشيباني / تعز

عاجل جداً
استغاثة العائدين بالحكومة

وجه عدد من العائدين من مغتربينا بالسعودية رسالة استغاثة الى الاخ (حيدر ابوبكر العطاس) يطلبون فيها اعادة النظر في القرار الصادر عن مجلس الوزراء والخاص بتنظيم واساليب التعامل مع المغتربين، خاصة فيما يتعلق بالضريبة الجمركية على السيارات، منوهين الى تضررهم من الفقرة الخاصة بعدم انطباق تلك التسهيلات على السيارات موديل ٩٠-٩١م ومعاملتها وفقا للقانون السائد في البلاد اي دفع ١٢٠٪ ويقولون ان هذا القرار مجحف بحقهم، وانهم لايرون مبررا لهذا الاستثناء ، وان التبريرات التي قدمت لتفسير ذلك غير مقنعة، خاصة مايقال بأن عددا من العائدين استغلوا التسهيلات ليقوموا بأعمال تجارية بالتنسيق مع بعض الجهات في الوطن، وهم يرون ان تلك نسبة قليلة من ذوي الضمائر المفقودة، ويمكن وضع ضوابط تمنع استغلال امثال هؤلاء لأي تسهيلات تمنح للمستحقين ممن اصيبوا بنكبة الدهر ..

وفي نهاية الاستغاثة يقولون :

اننا نناشد الحكومة الاسراع في انقاذ الطابور الطويل من اصحاب هذا الموديل من السيارات الواقفين في «حرض» في انتظار فرج الحكومة ؟! فهل تستجيب لذلك ؟! املنا كبير .

همسة
قضايا شكاوى

اطالب بتنفيذ القانون !

مؤخرا اصدر الاخ الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسه القانون رقم (٢٢) لسنة ٩٩٠م بشأن خدمة الدفاع الوطني الالزاميه ففي الباب الاول منه والخاص بالتسميه والتعاريف ورد مايلي :-

الاعفاء : اعفاء المكلف من تأدية الخدمة الوطنيه الالزاميه بصورة كامله او ماتبقى منها . كما حدد القانون - الفصل الثاني الحالات التي يمكن بموجبها اعفاء المكلف كما ورد في الماده (٨) -ب الابن الوحيد في الاسرة وكذا العائل الوحيد لامه اذا كانت ارملة او مطلقه (م) من نفس المادة .

لذا فلقد وجدت نفسي واحداً ممن تنطبق عليهم هذه الشروط الامر الذي دفعني في المطالبة للحصول على اعفاء نهائي مما تبقى من الخدمه الوطنيه الالزاميه كون انني احد مجندي الدفعه (٢٧) ومضى على التحاقي بالخدمه مدة عام كامل .

وعلى الرغم من مطالبتي بعدد من الجهات المعنيه بوزارة الدفاع لكن دون جدوى .

طارق احمد مجمد
م- عدن

هكذا قالوا في الدائرة !

توجد لدي وكالة شرعيه تعطيني الحق لاستلام مستحقات الشهيدين عبدالرحمن حمود المقبلي ولطف علي فاضل منطقه الرخمه - اب .

عند ذهابي لدائرة اسر الشهداء ومناضلي حرب التحرير - عدن بهدف استلام جميع الاعانات المخصصه لهم منذ مايو ٩٠م حاول الاخوة المسئولون في الدائرة وضع بعض المبررات مما حال دون تحقيق الغرض . الاخوة في الدائرة قالوا بان اولئك الذين اوقفت اعانا تهم منذ مايو ٩٠م كانت بموجب توجيهات الاخ رئيس مجلس الوزراء وبالتالي فاننا ملزمون بالتوجه الى صنعاء لمراجعة الجهات المعنيه هكذا قالوا لنا .

عبر صحيفة «صوت العمال» نطالب الاخ رئيس مجلس الوزراء باعطاء توجيهاته وصرف الاعانة المستحقه .

عبدالله احمد المقبلي
الرخمه - اب

٧ سنوات ولم ينفذ الحكم !

المشكله التي نحن بصددها تدور حول ملكية اراضي سبق ان تمت معالجتها عن طريق الاعراف الا ان احد الاطراف والمتمثل بالمواطن صالح محسن علي حاول اثارتها من جديد وبالتالي كان لابد من اللجوء الى محكمة الحد الجزئيه مايفع وبدورها اصدرت حكما بتاريخ ١٣ - ١٢ - ١٩٨١م .

استئنفت القضية من جانبنا نحن الواردة اسماؤنا ادناه الى محكمه مالحج وبتاريخ ٢٠-١٢-٨٢م اصدرت حكما يقضي بالغاء حكم محكمة مالحد الجزئيه واعتماد ماسبقه من حلول عرفيه .

استئنفت القضيه من قبل غريمنا الى المحكمه العليا للجمهوريه وبدورها ابدت حكم محكمة مالحج بموجب الحكم الصادر بتاريخ ٣-٤-٨٤م ثم تقدم المواطن صالح محسن علي بطلب تصحيح حكم لكن المحكمه قضت بشطب تصحيح الطلب شكلا وموضوعا وامره بتنفيذ الحكم الصادر عنها .

منذ ذلك التاريخ ظل الحكم غير معتمد من قبل محكمة الحد الجزئيه اضافة الى تدخلات بعض الاطراف .

من هنا فاننا نطالب الاخ وزير العدل باصدار التوجيهات اللازمه بتنفيذ الاحكام المؤيده من قبل المحكمه العليا .

حسين مثنى صالح
عبدالرحمن قاسم
مالحد مايفع

المطلوب مياه الشرب

عدد سكان قرية بيت الحيدري ناحية الرخمه - اب يصل لاكثر من (٣٠٠٠) نسمه الامر الذي يستوجب من الجهات المعنيه اخذ هذه الكثافة السكانية بعين الاعتبار للتنال نصيبها من مشاريع خدماتيه لاسيما الضروريه منها .

منذ (٨) سنوات خلت نعاني نحن اهالي القريه المذكوره من حالة جفاف شديد وانعدام مياه الشرب بصورة نهائيه مما دفع باعداد كبيره من الطلاب الى ترك مدارسهم لفرض جلب الماء لبقية افراد اسرهم ومواشيهم .

اخيرا نامل من الجهات المعنيه الاهتمام والرعايه لهذه القريه لما من شانه توفير مياه الشرب وبأسرع مايمكن .

اهالي بيت الحيدري - الرخمه اب
عنهم : عبده علي ناجي
علي ناجي احمد
احمد ناصر علي
عادل احمد علي

من ينصفني ؟

مشكلتي تتلخص في اني كنت مشتركا في عمل مع غريمي المدعو/ محمد سعيد مريبش وحصل خلاف معه بسبب العمل حتى وصلت القضية الى مدير الناحية وقام باحالتها الى الشيخ محمد احمد الشرجبي فنوقشت القضية ، وقبلت اليمين من المذكور بالمبلغ الذي ادعى به وهو ستة الاف وخمسمائة ريال (٦٥٠٠) وبعد ان حلف اليمين الشرعي امام وكيل الشيخ محمد احمد الشرجبي قمت بدفع المبلغ والى الان لازال معتقل به بيد عبده احمد اسماعيل وانا في الحبس منذ ثمانية اشهر، وقد قام غريمي بالاعتداء علي بمنزلي بطقم عسكري على سيارة لاتحمل رقما بعدما حصل اطلاق رصاص الى المنزل في الليل واعتداء وتم تشريد الاطفال الى منزل اخر .

عبده حمود مقبل الربيني - ديع الخارج

ماراي اتحاد الادباء ..؟!

صعوبة الحياة وقساوتها لمواجهة متطلبات الحياة دفع بالكثيرين اطفال وشيوخ نساء ورجال الى ممارسة مهنة التسول كأسلوب للحصول على بعض المال وبالتالي توفير بعض من الحاجيات الضرورية ليستطيع المتسول من خلالها البقاء على قيد الحياة .

نفس الحالة تنطبق على والد الشهيد المناضل القاص محمد احمد عبدالولي . فهي واحدة من اولئك الذين يجوبون شوارع وحارات مدينة تعز شأنها شأن اي متسول او شحات آخر !

نقول ان ظاهرة التسول بحد ذاتها ليست غريبة على احد لكن الغريب في الامر كيف لأم كأم الشهيد محمد احمد عبدالولي له من الاعمال الفكرية والثقافية مايجعله غنيا عن التعريف ان تتخذ من هذه المهنة وسيلة لكسب العيش ؟ ذلك مادفعني الى تناول هذا الموضوع متوخيا من ورائه لفت انتباه الاخوة المسؤولين بوزارة الثقافة وكذا السلطات المحلية بلواء تعز واخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار وبالتالي تقديم مايمكن تقديمه لهذه العجوز المسكينة وبما يليق بمكانة ومنزلة ابنها الشهيد القاص محمد احمد عبدالولي .

عبدالله صالح العشوي
تعز

ثرثرة فوق ...

تتمة ص ٧

نظرية .. ثم تغيرت معادلات الوجود الاجتماعي القائم على الجمع وتغيير قانون الرياضيات في الجميع حتى تحولت المعادلة الجديدة في عملية بدائية مثل ٢+٢=٨ .. وهناك جدل الاختلاف مع العلم الاول ماركس يتوجه للبرمنة على ان ٢+٢=٧ وآخرون مع تعديلها الى ستة والتطرفون وحدهم الذين يصرون على ان ٢+٢= صفر

ان التغيير الذي يقود الى النتيجة صفر هو مايرعب حياتي ويحول نومي مواجهين راكضة ضد التيار الراكد . ان الركود اخطر واعصى مقاومة من التيارات المتدفقة .

الزعيم الخالد ...

تتمة ص ٧

ومميزة لاتمثل السواد الاعظم منه قد تعجب به وتحترمه اذا كان فيه من صفاته مايجعله اهلا لذلك . لكنها يصعب ان تجد فيه نفسها .

ولقد كان عبد الناصر من اكثر شاركوا الشعوب العظمة من [illegible] وجد انه ، فقد كان اول عربي مصري يحكم مصر منذ الآف السنين ولأنه جاء من بين افراد هذا الشعب فقد ظل ولاؤه لهم طوال حياته ولم يحاول ان يستخدم منصبه وجاهة في محاولة للتشبه بطبقة اخرى غير التي جاء منها .

وربما كانت هذه هي اكثر جوانب صورة عبد الناصر الجماهيرية التي ادخلته قلوب الملايين من مشرق الوطن العربي الى مغربه ، ولم تستطع المحاولات المستميتة لإقتلاعه منها ، فقد كان الابن البار للغالبية العظمى من هذا الشعب ، والانسان لايستطيع ان يتخلى عن ابنائه بسهوله ..

في ظل التخبط

تتمة ص ١

ترتيب ميزانيه او عهده يتم تسليمها للجهة المحددة بدلاً من ترك هذه الاسر تعيش حالة ضياع ومديو نيات لم تنته حتى اليوم ..

وهل تستشعر الجهات المسئوله حجم المشاكل للترتيبة والمعاناه اليوميه لهذه الاسر والتي تتكون من اطفال ونساء هم بحاجة الى طعام وشراب وكساء والى استقرار في حياتهم اليوميه .. وهل لابدان ترافق القرارات التي تصدر بمجموعة من المشاكل والمعاناة كما وعدتنا الجهات التي تصدر عنها مثل هذه القرارات .

ويا ايها الاحياء لاتنسيكم مسئولياتكم اهواءكم عن واجباتكم تجاة الاموات .

لجنة ثلاثية ..

تتمة ص ١

المجلس العمالي في محافظة ابين .

هذا وقد اعطيت اللجنة مهلة أسبوع واحد للقاء بالاخ رئيس مجلس الوزراء لبحث الموضوع باكمله وامكانيه استصدار قرار بصرف مرتبات العاملين للاشهر السته الماضية

ويتوقع ان تتخذ الحركة النقابية موقفا عاما في المحافظة في حالة عدم الاستجابة لمطالب عمال محطة التأجير

جدير بالذكر ان هذه المطالب تخص عمال هذه المحطة بل وكذلك عمال مزرعتي ابقار لينين والكود في محافظة ابين والذين مازالوا يعانون نفس المعاناه منذ ستة اشهر .

في بيان للمنظمات ..

تتمة ص ١

والقوانين .

وادان البيان كل انواع القهر والتهديد والاستفزاز التي تتعرض لها الرموز الوطنية من أصحاب الاقلام الشريفة ، مطالباً بمنع الممارسات اللاأخلاقية في انسانية الانسان وضمان حقوق الانسان في أن يقول رأيه في ظل الممارسات الديمقراطية .

كما طالب البيان باحالة ممارسي التهديد وقامعي الرأي ، الى التحقيق فوراً ، مؤكدا على أن التهديد الذي تعرض له الصحفي عبدالحبيب سالم ، وهو تهديد لمسار النهج الديمقراطي الذي أصبح علماً بارزاً للجمهورية اليمنية في ظل التعددية والوحدة والديمقراطية والاصلاح .

فقد ازمكلية سيارة

يعلن المواطن / علي ناصر قيس عن فقدان ملكية سيارة رقم ٦٨٥١٦ الرجاء ممن يعثر عليها تسليمها لمكتب الفرزه في الشيخ عثمان

في اجواء من الفرح والبهجه استقبل عدنان قائد سيف وزوجته مولودتهما البكر «لينا» وبهذه المناسبة يتمنى عارف الجديدة حياة هنيئة في ظل والديها ..

صوت الصحفي عبدالحبيب .. صوت الشعب

في هذا الزمن اليماني الذي تنفس فيه اليمانيون عبير الديمقراطية وحرية التعبير والجدل الفكري والسياسي والثقافي وعرف فيه المواطن وظيفة رئته، باستنشاقه رائحة الوطن كله وبقاء صباحاته .. واريج مثله في الحياة التي حلم بها قرونا .

في هذا الزمن الذي شرعت فيه الاقلام الحرة تنفض غبار القرون وتفضح ركام الماضي وآلياته مبشرة بحياة مجتمع جديد دشن باعلان وحدة الوطن .. وتعري الادعياء .. تبرز انياب تكشر في وجه الديمقراطية بعد ان حاولت تقمصها حفاظا على مواقعها .

ولعل ماحدث للصحفي عبدالحبيب سالم الذي ادرك بحسه الصحفي المتقد ان «الديمقراطية كلمة مرة» وكأني به وهو يطالعنا كل خميس بموضوعه الصادق والجريء بقول كلمة الحق على صفحات (صوت العمال) .. صحيفة الشعب ..

كأني به في ضوء ماحدث له يحمل كفنه على يده ويحفر قبره بيده، لذلك اعتبر كلماته مُرة على من تهدد مواقعهم الديمقراطية .

واذا كان الصحفي هو الجندي المدافع يوميا عن قضايا الشعب ويعبر عن الامه وآماله كعبدالحبيب سالم ، فانه يعتبر بذلك احد المدافعين عن نسيم الحرية والديمقراطية والتي لم يفرط به الشعب مهما كانت مواقع اولئك الذين يعتقدون انهم الباقون والمتسلطون على الجماهير .

فاذا كان الفريق علي عبدالله صالح ومعه اخوه علي سالم البيض قد سجلوا للتاريخ ان السلطة ان لم تكن من الشعب وللشعب فانها دكتاتورية .. وسجل لهم التاريخ صفحات شرف واباء فإن على اولئك الذين لم يدركوا معطيات العصر .

ان يغيروا من تصرفاته - كأضعف الايمان - فالصحفي يحمل بكلمته موقفا وطنيا .. وعبدالحبيب من هذا الطراز الذي يدق ناقوس الخطر قبل الاوان ويتحسس الام بسطاء الناس وانينها .

واذ تتوجه لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح هذه القضية .. فاننا نثق ان الكلمة ستظل قوة فعل لارادة الجماهير وصناعة غدها .

وحبر قلم الصحفي عبدالحبيب وزملائه في صوت العمال وكل الاقلام الشريفة تمثل دم شرايين القلب .. وارعووا ياهؤلاء عن تحسس مسدساتكم عندما تواجهكم الكلمة .. فالديمقراطية كلمة مرة .. لكنها الاحلى .

أسرة الشهيد «المريسي» تستغيث برئيس الوزراء

أسرة الشهيد علي احمد المريسي الذي ضحى بحياته في سبيل تحرير الوطن من الاستعمار البريطاني تستغيث بالأخ رئيس مجلس الوزراء لمنحها سكن تأويه أسوة بأسر الشهداء الذين نالوا كل اهتمام ورعاية ومنها توفير منازل لهم .. وأوسمة وعلاوات وغيرها من انواع الرعاية ..

ان الوطن وقد توحد ولم تعد الحدود المصطنعة تمنع اسرة شهيد من متابعة حقها .. وان تنال الرعاية .. فان اسرة الشهيد المريسي تتوجه للأخ رئيس الوزراء ..والى وزير الاسكان ان يلتفتا لهذه الاستغاثه الوطنية والانسانيه من اسرة لاتملك في الوطن باع او ذراع من ارض الا حبها للوطن والثورة استلهاماً من دم شهيدهما .

و«صوت العمال» تتوجه لبلأخ حيدر ابو بكر العطاس باعطاء توجيهاته بصرف سكن لاسرة الشهيد .. واثقون ان هذه القضية ستجد حلها سريعاً ..

وان التقدير لاسر الشهداء يحتل اهتمام قيادتنا السياسيه .

وفي مقدمهم الرئيس الفريق علي عبدالله صالح ونائبة الأخ علي سالم البيض .

في شركة التجارة : تدهور حياة عامل لعدم قدرته على شراء الدواء !

العامل حميد سعيد يوسف «ملاحظ عمال» في مستودعات ورشة التثليج بمؤسسة الأقمشة والكهربائيات .. يعاني من امراض مزمنه وأجرى ثلاث عمليات جراحيه ..

ولضرورة استخدامه لعلاجات بشكل دائم وهي غالية الثمن ، فإنه وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الخدمة تسوء حالته اليومية .. فانه يواجه صعوبة ثمن دفع علاجه والذي يتجاوز حدود امكانياته ومسؤولياته الاسرية .

الصحيفة وبعد أن اطلعت على اوراقه الطبية وفواتير العلاج اذ تناشد الأخ مدير مؤسسة الأقمشة والكهربائيات بمساعدته ، فاننا نطالب ادارة الضمان الصحي بتوفير العلاجات له وأمثاله لاسيما والعامل يدفع اشتراكاته من راتبه .

وحتى لايقتل العامل المرض المزمن من جراء عدم قدرته على شراء الادوية نطالب كل الجهات المعنية حل قضيته وملفه الصحي ملئ بالوصفات والفواتير .. ورسائله طالباً الدعم حتى يضمن لنفسه الحياة .

أملنا كبير بمدير الشركة وادرة الضمان الصحي ووكيل وزارة الصحة بعدن .

ردود المحرر القانوني

إلى رئيس محكمة مكيراس - محافظة أبين

الاخ/ رئيس محكمة مكيراس محافظة ابين

المحترم

تحية طيبة

تقدم المواطن ناصر قاسم الجعيملاني بشكوى الى صحيفة صوت العمال يفيد فيها :

ان محمد علي جريو واحمد محمد جريو قد قاما بالاعتداء على «مساقي» تابعة له تدعى «احد ركرش» وقد تقدم في ١٩٧٤م الى المحكمة الجزئية مكيراس والتي قضت بتعويضه بمبلغ يقدر بأربعين دينارا مقابل ذلك .. فاستأنف الى محكمة المحافظة والتي قضت بإعادة المساقي الى ماكانت عليه من قبل المدعى عليهم في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧م ، ولكن حتى الان لم يتم تنفيذ الحكم فنأمل منكم اعطاء توجيهاتكم لتنفيذه والحث على ضرورة الاسراع بذلك نظرا لصدور الحكم منذ فترة طويلة وحتما التأخير في تنفيذه سيضر بمصالح المواطن المذكور اعلاه .. لذا نكرر مناشدتنا لكم بضرورة الاسراع في تنفيذ الحكم والا فما فائدة الاحكام اذا لم تنفذ !!

ولكم جزيل الشكر

إلى محافظ محافظة عدن

الاخ محافظ محافظة عدن

المحترم

تحية طيبة وبعد

استلمت صحيفة صوت العمال شكوى المواطنة مريم ناصر عبدالله تفيد فيها :

انه استناداً الى القرار الذي اتخذته القيادة السياسية قبل قيام الوحدة اليمنية الذي سمح للمواطنين بالتنقل بين الشطرين بالبطاقة الشخصية فقد ذهبت وبطريقة شرعية لزيارة زوجها في صنعاء . وعند عودتها وجدت بأن منزلها قد شغل من قبل الضابط هيثم محمد صالح. وعندما لجأت الى القضاء حيث وقفت المحكمة الجزئية الشيخ عثمان امام القضية وامرت بإخراج الساكن «غير الشرعي» واعادة المنزل للمواطنة المذكورة كونها المنتفعة الشرعية فيه . كما اصدرت المحكمة امرا بتنفيذ الحكم الصادر في يناير ١٩٨٩م . كما اعطى / وزير الداخلية والاخ رئيس محكمة م/عدن والاخ وزير الدولة لشؤون الوحدة اليمنية والاخ رئيس الادعاء العام محافظة عدن تأكيدات بضرورة تنفيذ حكم المحكمة القاضي بإخراج الساكن غير الشرعي وتمكين المنتفع الشرعي من مسكنه ، ولدى المواطنة كافة الوثائق وقد تقدمت بها الى الصحيفة مستعرضة اياها ومطالبة بتنفيذها وتمكينها من مسكنها ..

صوت العمال : تطالب الاخ محافظ محافظة عدن التدخل لاعادة الامور الى نصابها بما يكفل تنفيذ قرار القضاء واعطاء الحق لصاحبه مع تأكيدنا على ضرورة احترام القانون وقرارات القضاء التي يفترض التزام الجميع بها دون استثناء ..

التحضير لقيام نقابة الضباط البحريين

تعلن اللجنة التحضيريه لنقابة الضباط البحريين اليمنيين عن ان موعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للنقابة سيكون يوم الاحد ٢٠ يناير ٩١م الساعة الخامسه عصراً في مقر فرع اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين في كريتر وعلى جميع الضباط البحريين اليمنيين التواجد في الموعد المحدد للأهمية .. وشكراً ..

الزعيم الخالد جمال عبد الناصر.. والصورة الجماهيرية

تحتفل جماهير أمتنا العربية ذكرى الثانية والسبعين لميلاد عيم والقائد العربي الخالد مال عبد الناصر .. والتي صادف تاريخ ١٥ / يناير ١٩٩١م

لم يرتبط شعبنا على مدى تاريخ الحديث بقائدة كما ارتبط شعب العربي بالقائد العظيم جمال عبد الناصر . ولم يسبق التاريخ الحديث كذلك ان عاش د احلام شعبه كما عاش جمال د الناصر احلام وأماني شعبه درجه ان الانسان بكل ماتعنيه ذه الكلمه كان حاضرا في خصية هذا القائد السياسي الفذ يث كانت السلطة بالنسبة اليه سألة لاتفصل عن العمل في

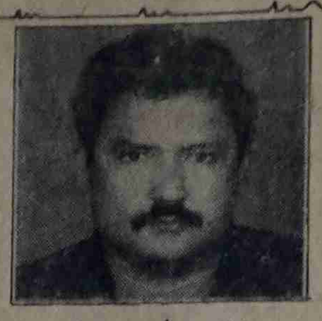

جلال علي احمد

التنظيم الشعبي الناصري

سبيل الحرية والعدالة والثورة وأصبحت هذه الامور وحدها المبرر للسلطة ..

لقد كان لعبد الناصر صورة جماهيريه طبيعيه وغير مصطنعة نفذت الى قلوب الجماهير العربية ووجد انها في اقطارلم يكن لعبد الناصر سلطان عليها بل لقد كانت بعض حكومتها تسعى للقضاء على صورته في وجدان الناس ان الصورة الجماهيرية للزعيم الخالد لم تكن نتيجة جهود الخبراء ولاكانت حصيلة الدراسات والابحاث انما كانت نابعه من أرتباطه بتراب هذا الوطن الذي جسده في شخصه حتى اصبح هو ذاته مادة مثاليه لدراسة حالة نادره من تحليق الزعيم السياسي في افاق لم يسبق ان وصل اليها احد حتى الآن .

ان ارتباط عبد الناصر بتراب هذا الوطن وتاريخه كان هو الذى صاغ للزعيم الراحل صورته الجماهيريه . اما التزامه بقضايا الوطن ومشاركة للدفاع عنها فقد كان وسيلته في توصيل هذه الصورة الى الجماهير العربيه في كل مكان .

ويزيد من اعجاز ماوصل اليه عبد الناصر في تحقيق تلك الصورة الجماهيرية الناجحة وتوصيلها الى قلوب الجماهير انه لم يبدأ من موقف حيادي كما يبدأ الساسة عادة ، وانما بدأ من موقف سلبي حيث كانت صورته في بداية الثورة تقل بكثير في شعبيتها عن صورة معظم رجال الثورة الآخرين

لقد استطاع الزعيم الخالد ان يمثل اغلبية الشعب العربي تمثيلاً صادقاً وان يدافع عن الاماني القوميه دفاعاً حقيقياً واستطاع بواسطة ذلك ان يتحول الى رمز للحركة الوطنية المعاصرة فتابعة عبر هذه الحركة كل الجماهير العربية بزعامة لم يحصل عليها من قبل اي زعيم آخر لامن حيث اتساع افقها وشمولها ولامن حيث نوعيتها . ان زعامة عبد الناصر تختلف من حيث المادة التي تتركب منها . انها تنبثق عن الشعب وعن مجموع طبقاته وفئاته وافكاره وهي تنبثق عن اماني الامه . وعن مطالبه التي نادى بها منذ قرن من الزمن على الاقل . وعن شعاراته التي رفعها منذ ان عرف العمل السياسي الحديث . وعن احلامه التي اخذت تتراءى له منذ ان اقلقت باله كوابيس التخلف والاستعمار والتفرقه والفاقه ..

وعن تراثه وكيانه القومي ومصالحة العامه .. انها باختصار تمثل اماني العرب .

واذا نظرنا الآن الى زعيمنا الخالد في ضوء القاعدة الاساسيه التي تنطلق منها اي « صورة جماهيريه » ناجحة للزعيم السياسي فستجد ان ايمانه بعظمة هذا الشعب وقدراته الكامنه وامله الراسخ في امكانية تحقيق مستقبل مشرق لهذا الشعب تمثل خطاً ممتداً خلال جميع خطاباته منذ بداية الثورة وحتى وفاته ..

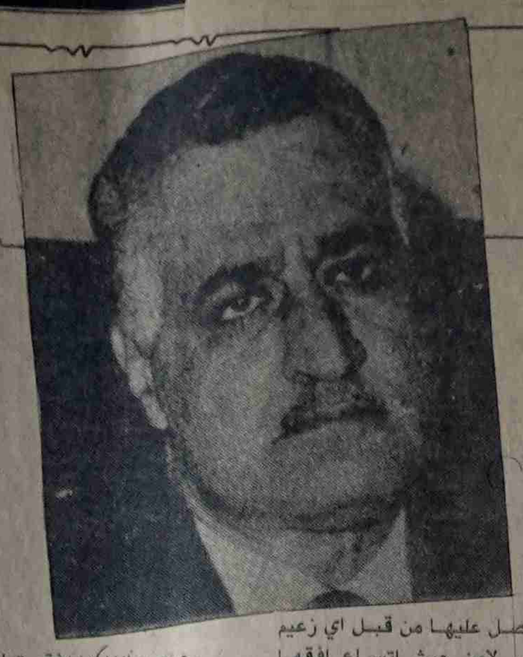

« صحيح اننا كنا نفقد توازننا في بعض الظروف لكننا بصفة عامه لم نقع على الارض » .

وهنا نجد ان الجماهير العربيه كانت على قدر من الوعي مكنه فقط من الحكم على صحة الصورة الجماهيرية التي تمتع بها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر اثناء حياته وامكانها ايضاً من التصدي لمحاولات العبث بهذه الصورة بعد مماته وفي هذا المجال يكفي ان نسوق مثالاً واحداً هو المحاولات المتكرره للنيل من طهارة يد الزعيم الراحل وسلامة ذمته المالية التي بدأت بعد وفاته بما أخذ يتردد في الاوساط حول وجود حسابات باسمه في بعض البنوك السويسرية ثم وصلت الى ذروتها حين وجه له اتهام محدد باختلاس ١٠ مليون جنيه وضعها في حسابة الخاص وذلك في كتاب « جلال الدين الحمامصي » « حوار وراء الاسوار » .

ان استرجاع رد فعل الجماهير لهذا الاتهام الذى جاء بعد اكثر من خمس سنوات على رحيل الزعيم الخالد هو خير دلالة على صحة وصدق الصورة التي كانت تلك الجماهير ومازالت تتمسك بها لعبد الناصر من ثم قوتها .

وشرط اساسي لنجاح الصورة الجماهيرية للزعيم هو ان تلك الصورة يجب الاتتعارض في مجملها مع مجموع تراث وتقاليد الشعب الذى ينتمي اليه ، اذ كان تحدى تلك التقاليد وتجاهل التراث عادة ما يعطي انطباعاً سلبياً لدى الجماهير يتراوح مابين احساسها باقتراب ذلك الزعيم اونفورها منه ، اما ارتباط صورة الزعيم بتلك التقاليد .

فهو يضفي عليه سمة الاصالة التي تقربه من ادق دخائل الوجدان الشعبي المتوارث بشكل واع عبر اجيال .

وبما كان موقف الزعيم الخالد من المراه هو خير مثال لهذه السعه الهامه فقد كان عبد الناصر في سعيه الى التحديث يعمل على تحرر المراه ومنحها جميع حقوقها الطبيعية باعتبارها كانت تمثل جانباً من المجتمع مهضوم الحق مما جعله يكتب في الميثاق .

« ان المراه لابد ان تتساوى بالرجل ولابد ان تسقط بقايا الاغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابيه في وضع الحياة » .

وقد كانت صورة عبد الناصر هذا الجانب منها تعكس تقديس العربي منذ القدم للحياة الاسرية وللمرأه كأم وكزوجة وكأخت مما كان يتفق مع التقاليد التي تربى عليها هذا الشعب .

وشرط اساسي آخر لنجاح الصورة الجماهيرية للزعيم السياسي هو انها يجب ان تكون في مجموع صفاتها معبره عن السواد الاعظم من الشعب حتى يستطيع ان يرتبط بها اكبر عدد ممكن من الناس ويجد فيه انعكاساً لاوضاعة الخاصة ، فالزعيم الذى تشعر الجماهير انه بعيد عنها او ينتمي لطبقة

بمانيات

عارف الصوفي

المحتالون

يتزايد عدد المحتالين يوماً عن يوم ، ويظهرون بصور شتى ويمارسون « مهنة الاحتيال » مع سبق الاصرار والترصد - بطرق ووسائل عديده ، ومع تطور المجتمع تتطور وسائلهم وخططهم ، فهم ينقضون على فريستهم بعد أن يكونوا قد جعلوا الفريسة تألفهم وتطمئن اليهم ، فلاتتوقع شراً من جهتهم .

ومن الناس من لايعرف كيف يستخدم عقله الذي زينه الله به ، فيسير بخطى حثيثة نحو المصيدة التي رصدها له المحتال ، ولايتنبه الا بعد أن يكون قد وقع في الفخ ، فيجد نفسه متردداً حتى في أن يشكو خصمه حين يكون في موضع المحتال عليه ، ليتجنب نظرات الناس التي ستعرف أنه مضحوك عليه في مسألة ربما لو استخدم فيها عقله لما وجد نفسه متورطا فيها .

أقول هذا الكلام بعد أن ازداد عدد المحتالين الذين يبيعون لبعض المحتال عليهم منازل وهمية ، لاوجود لها ، أو يكون سكانها قد تركوها مغلقة لانتقالهم الى محافظة أخرى لسبب ما . فيوهمهم المحتال أن هذه المنازل غير مأهولة ، وأن له علاقاته مع بعض المسؤولين في وزارة الاسكان ، والذين من خلالهم يستطيع أن يحصل على مفاتيح تلك المنازل وتمليكها أو تأجيرها للمحتال عليهم .

فيصرف هؤلاء كل ما في الجيب على أمل الاستلام المنازل المزعومة ، فيواجهون بالمماطلة والتأجيل بعد التأجيل ، والمسؤول والمعني مشغول ، والمسؤول ذهب الى العاصمة وهكذا .. فيفاجأ المحتال عليه بالقبض على المحتال ، وانه كان ضحية أحد المحتالين بعد أن يكون قد نفض كل جيوبه ، وأنه ضحية واحدة بين جيش من الضحايا الآخرين الذين وقعوا في نفس الفخ المنصوب من قبل نفس المحتال ، الذي يكون قد تصرف بالمبالغ التي تأتي اليه من تلقاء نفسها ، وبرضى اصحابها دون أن ينتزعها منهم انتزاعاً ، وبعد أن يكون قد عاش عيشة الملوك .

ولكن من مستفيد من هذه الدروس ؟! فقد قبضت شرطة خور مكسر على أحد هؤلاء المحتالين ، ونشرت صحيفة صوت العمال تحقيقاً حول هذا الموضوع مع صورة للمحتال ، والكيفية التي من خلالها مارس احتياله على المواطنين ، وتصوره أن هذا الدرس كاف كي يتجنب الآخرون هذه المواقف المشينة ، الا أننا نفاجأ بالقبض على محتال آخر يستخدم نفس الطريقة التي سلكها المحتال السابق ، وبالتالي يزداد عدد الضحايا .

وخوفي كل الخوف أن تصل جرأة هؤلاء المحتالين الى حد بيع قلعة صيرة أو صهاريج عدن أو منارة عدن ، فستكون « الطامة » الكبرى عندما تفاجأ السلطات بأن هناك من يطالب بعدم الاقتراب من « قلعته » أو « صهاريجه » أو « منارته » .

قف !!

النزعة العسكرية في الخليج والجزيرة العربية.. إلى أين ؟

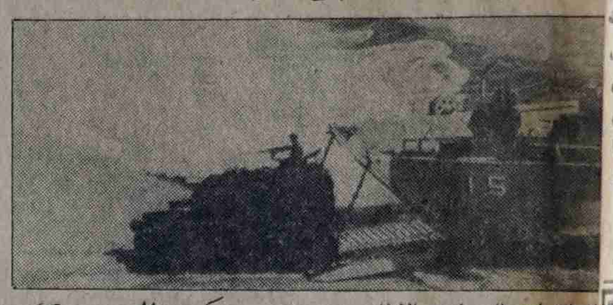

عبد الوكيل السروري

ان التواجد العسكري الاطلسي لمنطقة العربية والنزعة نحو تبار العسكري ، والتهديدات ، تنطلق من هنا .. وهناك دي الى التساؤل لماذا هذه وى الاستعمارية القديمة بها الاستعماري الجديد ، غل الشرعية الدولية ، لاقات الدولية الجديده كل لتمرير نهجها العدواني الذي ده ادارة واشنطن والمؤدي الى نج غير ايجابيه ومضرة سالح الدولية ، وتأمين الأمن ستقرار الدوليين لامحالة .. نبيل مآرب أنانيه واستغلالية ضة ، ومعروفه لدى العالم .

وهل يعني الاتفاق بين الشرق غرب وكل الجهود والاتفاقيات ي أبرمت على حساب الدول امية ، والأقل نمواً ؟! وهل ي أن واشنطن قد أخذت كارد لاتش من مجلس الأمن الدولي ت ضغوطات مختلفه .. لتعبث نطقة العربية كعبثها المعهود مناطق دوليه سبق أن أحتلها دلت نظاماً بنظام ، وجندت قواتها وعملائها ضد أنظمة ة في أكثر من قارة ، ودخلت في وب خاسرة في أكثر من بلد ، ي اليوم تعيد التجربة ستعرض عضلاتها على أمتنا ربية المنقسمة على نفسها سبب التدخلات والضغوطات جنبية في الشئون الداخلية ربية لأسباب مختلفه نعرفها يعاً وهل سيظل الشارع ربي سلبياً ؟ تجاه كل مايجري ى الساحة العربية بمجملها ، لخليج والجزيرة خاصة !! لأن ، حرب في المنطقة سوف تحدث رثة كبيرة لن تكون مقتصره ى منطقة الشرق الاوسط سب بل على العالم بأكمله .. استراتيجيون الاوربيون ركون كل تلك الابعاد جيداً .

ان أي حل عسكري لأزمة يج العربي سوف يدخل العالم سره في نفق مظلم .. وأن حل مة في اطار الحل الشامل كامل والعادل لأزمة الشرق سط المطلب الفعلي والعملي ذي لاخيار غيره .. والذي ل بلادنا ودول عربية أخرى ، أجل تقريب وجهات النظر ، كل الاطراف المعنية ، لتجاوز مة عربياً أولاً .. ودولياً ا .

ان المناورات ، وزيادة ترسانة لحة المدمرة في المنطقة نوع الترهيب والترغيب .. وأن مثل هذه السياسات تعيق كثيراً كل الجهود الخيرة العربية منها والدولية .

يجب على الأمة العربية .. وقادتها .. واحزابها .. وجماهيرها .. أن تعي جيداً قبل فوات الاوان ، المخاطر الفعلية المحيطة بوجودها وأمنها واستقرارها قبل كل شى . ولاعيب في نظري من أن يتقدم أي طرف أواطراف عربية ببعض التنازلات لبعضهما البعض ، من اجل احقاق الحقوق القومية في اطارها العام .. وحماية الوجود الحضاري العربي .. والقومي ، في ظل المخططات الاستعمارية المعادية لامتنا العربية .. من أجل افشالها واحقاق الحقوق المشروعة لكل اطراف النزاع من خلال الحوار السلمي . إن قوة الامة العربية وتعزيز أمنها القومي ، وتقوية تواجدها السياسي ،والاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ، والعلمي ، وغيره يعتمد على نفي كل الخلافات ، والتركيز على المسائل الاساسية الرئيسية المندرجة في اطار قوة الامة وتقدمها على مختلف المستويات .. في اطار اعادة اللحمة الى الصف العربي .

إن تجارب الأمة العربية واستخلاصاتها من الماضي البعيد ، والقريب والحاضر .. والنظره الموضوعية للمستقبل ، يجب أن تكون نبراساً يضئ لنا الطريق في الوقت الراهن ، من أجل تجاوز مواطن الضعف وانهائها ، وتعزيز مواطن القوة ، وتقويتها ، كأحد المهمات الرئيسية في اطار قيام نظام عربي قومي ، لتحقيق العداله ، والاستقلال والديمقراطية والحرية والاصلاح العربي الشامل ، ومكافحة كل سلبيات الماضي بأشكالها والوانها .. والخروج من الأزمة الراهنة بأي شكل ، من أجل وحدة الصف العربي وانهاء التواجد الاطلسي في المنطقة .

إن استمرار النزعة العسكرية الامبريالية في الخليج والجزيرة سوف تخلق كارثة دولية لابداية .. ولانهاية لها .. وتتحمل واشنطن وحلفاؤها المسؤولية التاريخية كاملة تجاهها بدرجة رئيسية .. لأنها تعطي لنفسها صفة القاضي .. والجلاد في وقت واحد ، تحت مظلة الشرعية الدولية !!

ترنزة فوق سماء الحقيقة

احمد الصوفي

اللغة الضارية

مغامرة التأمل في الارهاصات السياسية الجارية لم تعلن بعد .. فالتأمل في مغزى الاشارات يستدعي بالضرورة قدرا من الانفصال او الفكاك من هيمنة الفعل وهذا امر يستحيل على القوى السياسية التي ركبت الساحة السياسية وصاغت قانون التفاعل وقاعدة الاسهام في العملية السياسية . وفي اعتقادي ان فرص التأمل ضمن الظروف التي تحيط الكيان الاجتماعي والسياسي معدومة بل ان الارضية الاقتصادية وخصائص المرحلة الديمقراطية ربطت الفرد بهواجس تهدر كل طاقات الذهن السياسي وتوحد الزاوية وتفصل المسافة الضرورية بين الحدث وفاعله مما جعل الواقع يبدو مسرحا بنص وممثل ومشاهد واحد يرغم على ان يؤدي كل الادوار في ذات الحين .

ان الوعي في المنعطفات التاريخية يقوم بمهمات غاية في التعقيد . فهو بحكم خصائصه واتساق معارفه وحيوية اتصاله بالواقع لايقوم بتعميم استخلاصات تشكل جوهرة الخبرة الجماعية لمراحل تبدأ في ١٩٦٢م وتقف امام ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحسب بل ان هذا الوعي معني بوقف التاريخ الطويل لانفصال سلوك القوى عن ضرورات العقل ودواعي الضرورات المدركة . ان التفسير البسيط للتخلف يكمن في التمادي بالتقليل من اهمية الفكر والحوار ضمن المؤسسة «الدولة» وضمن الجماعة «الحزب» وكلها امور صدعت الكيانات وعبأت الوجود بتيار متنام من ردود الافعال وخلقت اهدافا هي اليوم العناصر الحية المتقاتلة داخل كيان جماعي او فردي .

الاندفاعات الغامضة تقوم بتعطيل فرص التأمل .. ولكنها تترك منفذ القراءة للحركة الذاتية او الاجتماعية او الحزبية هي التأويل لترابط الحركة وانسجام الايقاع . رغم ان القراءات ذات الميول الانتهازية والتبريرية وكذا الديماغوجية والرومانسية والثورية والواقعية كلها تجد في قانون حركة الواقع قرينا لها على قاعدة الاختلاف المطلق مع الآخر في زمن الاعتراف بالآخر كعنصر حيوي ومكمل للذات . تتكون بحيرات سياسية تنهمك في تحديد الفروق الضئيلة والتمايزات التحليلية الطفيفة للظاهرة وتتطوع في القتال ضد رأي وموقف واجتهاد رفيق بدلا عن العد حتى آخر انتصار مؤزر للبديل. وهذا يجد صورته في تشظي الحركة القومية الناصرية التي تعتبر مفردة تاريخية للحوار الضاري في مائدة الديمقراطية . وهي ان عرضت نفسها بتلك الصورة واخفقت في اظهار زخم وقوة تيارها . فان ماهو معلوم في نقطة ضعفها الصغيرة تلك هي جوهر ضعف الاحزاب التي تساوم على وجودها ومستقبلها مقابل الظهور بمظهر المتماسك .

ضعف القوة :

التطورات السياسية في الاقطار العربية الداعية الى الديمقراطية والساعية الى احداث قدر مقنن من المشاركة الشعبية خاصة الجزائر - والاردن تغري الذهن المترهل والعقلية النمطية ان تتمترس وراء مقولات متعارضة وهي تقرأ احالاتها السياسية لواقعها السياسي . فهي تطرح من جانب مقولة الديمقراطية كخيار وحيد لمواجهة ازماتها ومواجهة الواقع السياسي والاقتصادي المعقد في اصالته كما انها تدافع عن نفسها بالديمقراطية من خصوم الاسلام السياسي وتراهن بالديمقراطية لاضعاف وكشف تطلعاتها السياسية المتسترة بالدين . رغم صحة وعافية هذه الطروحات الا ان القوى السياسية الداعية الى الديمقراطية داخل المجتمع لم تتمكن في الجزائر من التملص او ايقاف تصدعها بسبب نقص الهواء الديمقراطي في احيائها وصفوفها وصالاتها ومنطقها وحسب بل لان في جانب اصيل من تكوين هذه الصفوف غير قادر على استنشاق دفقة هواء كبيرة .. ومن كابر وقاوم هدد بالموت اختناقا بالديمقراطية . ان الروح السياسية فصلت مناخا هيمن قدرا من الزمن مما جعل الفرد يقبل بصمت وجودا آخر . صارخا .. مجادلا .. مشاكسا كبديل لأوضاع الصفوة التي كان يفضلها قاعدة الوجود . اذا تعطل وجود الامس بحذف الآخر فاليوم يتكرر التعطيل للمهمات اللاحة امام المجتمع تحت قناع انقاص الاحتفاء بمايقول الآخر . فقاعدة الوحدة بالامس واليوم تمضي وتفرض تواجدا ما لذا الكل . لاحتشد الذهن النير والافئدة الشابة داخل منظمات امر يختلف تماما عن تحشيد تلك الافئدة والعقول باتجاه معالجة وتغيير الواقع . ولكن من اين لنا بتغيير الواقع طالما لم نتغير .. لم يتبدل منهج الاداء واسلوب التفكير ونوعية النظرة للذات والآخر !! المسافة التي تفصل الحزب عن السلطة لاتحدد وتيرة تقليص المسافة مع الجماهير . في حالات عميقة الاضاءة يظهر التبلبل الفكري على اشده حين يشارك حزب كالحزب الاشتراكي اليمني في السلطة ولايضع لنفسه اهدافا ينشغل الاعضاء بانجازها .

فالموقف القانوني معبر عنه في مجلس النواب قدم ضياع وتردد النواب الاشتراكيين وكأنهم ضد الحرية وضد القهر وضد الحزب ماضيا وليسوا معه مستقبلا ولن يقولوا في الغد ان دعوا الى مناقشة اتجاهات اساسية يريد تبنيها الحزب . ربما اسلوب العمل التعميمي والمنهج الاداري التلقيني هما وراء ضمور الجدل والمشاركة داخل مجلس النواب ولكن القضية مطروحة اليس الاشتراكي رقما وفعالية يتمظهر بهم وسوف يستعين بهم لتغيير نفسه والوجود المشارك فيه ؟ ام ان الامر مختلف ؟

جدل التناقضات

ان المرحلة التاريخية التي تبزغ امام عيوننا افرزت ظواهر تتمطى وتتدلى وهي تسير تحفر اخدودا في الواقع وتنظم مناخا روحيا وتسن قاعدة السلوك . احدى مظاهر الديمقراطية فرح الديمقراطيين وطول طقوس الاحتفال قبل الشروع في ممارسة الفعالية الديمقراطية . ومن اغرب ولائم البهجة اتفاق الاطراف المرحلة الانتقالية التي يعرفها الجميع بموسم بذر انياب الديمقراطية وتعميق الوحدة اليمنية . فالتعارض بين الهدفين وتلازمهما يظهر في الحاح الاشتراكي والمؤتمر على تخريب الواقع وتقسيم تضاريسه ولكن واقع الاحزاب «المصطفاة» يكشف وهن نموها في ربيع ولادتها . لم تطرح هذه القوى غير برامج لاتصل في اوج ثورات مفرداتها الطموح اكثر من المشاركة في السلطة .. بل ان الاشتراكي يقيم اداء نشاطه في المرحلة الحالية على اساس «ابدية» المشاركة مع المؤتمر ولم يظهر اي بادرة الركون الى صندوق الاقتراع ولم يفكر مليا بتعزيز وحدته التنظيمية رغم انه اقوى حزب في الساحة قبل الوحدة .. بل اكتفى باعلان انه والوحدة الشعبية حزب واحد .. ثم ماذا بعد ؟ والامر الملفت للنظر ضمن ظواهر الحياة الديمقراطية التي افرزت اسماء اتجاهات فكرية تقر بقاعدة الاعتراف بالاخر مخالفا مناقضا .. الا اننا لم نجد قضية خلافية بين تيارات الفكرية الواحدة كالناصرية . بل ابدت الاحزاب وفاء وتطابقا بالامور العامة وكأنها من اب واحد هو التخلف التاريخي .

وارتسم من كل تلك التفصيلات افق الجزائر .. حيث صعدت القوى السياسية درجة نحو السلطة وفتحت منابر الخطابة .. لينزل الملتحون الشوارع ويجادلون الحكومة في قضية استثمار الطاقة . لازال التقدميون يفكرون عن جميع ابناء الوطن اليمني ويحددون افق المرحلة بذات المنهج المتخلف الذي يصادر عقول الناس واهليتهم السياسية . فينزل الملتحون كل يوم الى المدرسة والمعهد والمسجد يعلمون الناس ويتعلمون منهم دون التمعن في جدلية التعارض ومنهجية التناقض واصول الصراع والهم الديمقراطي بل يدخلون في الممارسة الديمقراطية ويوحدون الاختلاف مع الديمقراطية من خلال اختيار رموز مجسدة كالحكومة واتصال رئيسها بالحزب الاشتراكي وبالتالي .. عدوهم الاشتراكي . ان الغريب ان يشارك الاشتراكي بالحكم فقط بنصفه القادم من عدن .. وحضرموت .. وابين فهل يريد بذلك تحقيق العدل كون القادمين مجربين الحكم والآخرين مجربين، السجن ولكل مااعتاد من زمانه !؟

هل حدث تغيير ؟

قد يجد المرء الاجابة النافية لحدوث التغيير بنفس الفرع والعمق والصدق في الاجابة المقرة للتغيير . ولكن ماالذي تغير ؟ في تجميع النخبة حدث ان اعترف الحزبان الحاكمان بامكانية المشاركة الديمقراطية للسلطة السياسية . وهاهي القيادتان الجماعيتان توقفان مضمون التغيير على ذات الاساس التاريخي الذي قام على اساس عدم قبول آخرين الا مصادر ضمن الامر الواقع . وحدث ان انصاعت الاحزاب الاخرى وعبرت عن ذلك بوعي متميز هيمن على التناولات الصحفية التي تتنفي بالمستوى القائم من المشاركة التي تزيد عن حق العضو في منظمة قاعدية في القرارات . لاتدعو القوى الى مسألة التناوب الديمقراطي على السلطة كما لايدعون الاعضاء الى ترسيخ الحياة الديمقراطية في النشاط الحزبي .

ان هذا الوعي بهذا التغيير صادر اساسا تاريخيا تكون ضمن التربية العامة للحزب على اساسين : تنظيمي - واخلاقي .

الاول يقوم على عدم تحقق التناوب الشرعي داخل مؤسسة الحزب . اذا ترقى الحزب الى مؤسسة منفصلة عن الافراد والهيمنة الجماعية) !!

الثاني يقوم على الاعتراف بأهمية وضرورة التغيير كحاجة اخلاقية . فوراء الاقرار بحركة الكون وتعميم قانون الحركة في نظراتنا الفكرية واستدلالنا بالتغيير الحادث والذي شمل مواقع واسعة من العالم الحديث نزوع اخلاقي لاوعي بالضرورات استقراء لارهاصات لتاريخ وتقدير لتراكمات التغييرات الطفيفة التي كونت جوهر التحول .

ولكن التعويل على العنصر الاخلاقي وحده للحكم على تغيرنا وتبدل مناهج تفكيرنا هو لو لايعفي هذا الاعتقاد من الانحدار الى السذاجة . ان الحزب من حيث المبدأ فقط مع التغيير ويشد اعضاءه جوع متفاوت الضراوة نحو عالم مختلف عن نمط البؤس والحرمان وغياب العدالة والقانون . عالم لاتستبد به الفوضى ولايوجهه الفساد ... ومن حيث المبدأ وبصورة عمومية تعترف بمحطات اخفاقات ووهن تفكيرنا القديم تجاه ظواهر الواقع الوطني ونحن ارتقينا الى هذه الدرجة من التطور محكومين بقانون جدل الحياة الاجتماعية والسياسية بمستواهما الوطني والكوني لا كفاعلين في هذا القانون عنصر الوعي الذي نبديه لايعدو عن «فن» لتكأ عن مصادر التغيير التي جرت من حولنا فهو بذلك وعي منتج في شرعية الاستهلاك المنزوع عن الانتاج المعيشي وابن لمجموع بني التخلف الذي لم تنكسر حلقاته المفرغة ولم يطرأ جديد على الاغتراب الذي انجبته فترات المصالحة ومراحل الوفاق الاجتماعي والسياسي بين قيم الحداثة الشكلية والارث السلفي في قيمنا .

اخلاقنا الثورية لاتعفينا عن البحث في الجوانب الثورية للتغييرات الحقة ورؤاها وبحثا عن الديمقراطية لايحمينا من انفجار ازمة هوانها في صفوفنا ... وان النظر الى العالم الديمقراطي والثائر لايجعله يتبنانا ثوارا وديمقراطيين في السلطة ومناهج التفكير . وان دراسة معضلات التغيير في احدى اهم جوانبه المعبرة .. وفهمها لموضوع التغيير .

نعم .. شيء ما تغير !!

لقد تغير في الناس الاحتفاء .. لم يعد يثير الجدل ان تكون في حزب الدفاع عن البنوك الاجنبية لايوم ان ندعو الى اقتحام البرلمان بثلة من جنود المظلات ليس خرافيا ان تجد معبد الصراع الطبقي قد شبع من دماء الشهداء بعد ان ابتلع افضلنا .

نعم تغير شيء ما في حياتي يدعوني للبدء من جديد بلا ماضي. .. تغيير منهج التراشق بالحجارة والقذائف والصواعق الى اسلوب تحطيم الاعضاء وتكسير الضلوع بالحضن الشرس . اتفقت موسكو وعدن فجأة على سحب التفجرات من مدينة بيروت تحت وسادة لينين ومن حينها نفضل الحديث دون التسلح بالايديولوجيا .. والسير في حقل الالغام عزلا دون

التتمة ص ٢

نص مذكرة المجلس المركزي للنقابات الموجهة إلى القيادة السياسية

وجه المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات ، خلال دورته الثانيه الاعتياديه مذكرة الى الاخوة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسه ،وعلي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسه ود. ياسين سعيد نعمان ، رئيس مجلس النواب والمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء، ولاهمية ماتضمنته هذه المذكرة تنشر «صوت العمال» نصها الكامل :

الاخ رئيس مجلس الرئاسة المحترم
الفريق علي عبدالله صالح
الاخ نائب رئيس مجلس الرئاسة
علي سالم البيض المحترم
الاخ رئيس مجلس النواب
د/ ياسين سعيد نعمان المحترم
الاخ رئيس مجلس الوزراء
حيدر ابوبكر العطاس المحترم
بعد التحية

نهنئكم بالعام الميلادي الجديد ١٩٩١م متمنين لكم التوفيق والنجاح في مهامكم العملية، باتجاه قضية وحدة الوطن اليمني ، وقضايا الشعب، وكذا لمواقفكم على الصعيد العربي والدولي .

انها لمناسبة طيبة ان يتم عقد مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، وذلك للوقوف امام جملة من المصاعب والمشكلات التي برزت في نشاط المؤسسات واجهزة الدولة المختلفة والتي لها علاقة مرتبطة ومتصلة بحياة الناس اليومية والمعيشية وغيرها، وكما تعلمون ايها الاخوة الاعزاء انّ كثيرا من المنجزات الثورية التي تحققت في المحافظات الجنوبية والشمالية في نفس الوقت من الصعوبة بمكان مسها او التفريط بها، وهذا ماأكدتم عليه في كل لقاءاتكم الرسمية والشعبية، وبما ان النقابات قد احتلت منذ الخمسينات مركز الصدارة كونها تمثل العمال وكل الشغيلة في البلاد وكانت مركزا رئيسيا للحركة الوطنية للنضال ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب والحكم الكهنوتي الامامي حينها في الشمال، قد جمعت بين النضال المطلبي الرامي الى تخفيض ساعات العمل وتحسين المستوى المعيشي «رفع الاجور» وتحسين ظروف العمل وايضا النضال ضد الاستعمار وإعوانه، بما يعني النضال المطلبي والنضال التحرري «السياسي» وقد مثلت مركزا رئيسيا لنضال الحركة الوطنية اليمنية ورفعت شعار وحدة الوطن اليمني ارضا وإنسانا، وفي سبيل ذلك واجهت كل التيارات الانفصالية وقدمت العديد من الشهداء في سبيل ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر . واليوم وقد تحققت الوحدة اليمنية بفضل تضحيات شعبنا وفي مقدمتهم العمال والفلاحين وبفضل قيادتكم الحكيمة لنضال شعبنا صوب تحقيق هذا الهدف التاريخي النبيل .

لقد شاركت النقابات مشاركة فعالة في اعداد وسن تشريعات العمل، مثل قانون العمل الاساسي، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون حقوق وواجبات اللجان النقابية في المحافظات الجنوبية سابقا واحتلت مكانتها المرموقة والفاعلة في المنظومة السياسية للبلاد، وشاركت النقابات من خلال ممثليها في مجلس الشعب الاعلى وهيئة رئاسته، وفي مجالس الشعب المحلية وفي المجلس الاعلى للتخطيط الوطني، وعضوا مراقبا في مجلس الوزراء، وفي عضوية مجلس العمل والخدمة المدنية بنسبة ٥٠٪ والدولة ٥٠٪ وفي عضوية مجلس الضمان الصحي وفي كافة مجالس الادارة واللجان الاستشارية في المؤسسات والوزارات المختلفة وفي لجان شؤون العاملين، وفي عضوية لجان المشتريات وفي عضوية الصحة والسلامة المهنية وفي عضوية مجلس الادارة لمصرف اليمن ، وغيرها من اللجان التي تتصل بقضايا العمل والعمال . كما شاركت بصورة فاعلة في مناقشة وضع الخطط والتقارير الإنجازية وترأست اللجنة العليا للمباريات الانتاجية واستطاعت ان تربط بين وظائفها الدفاعية والحقوقية ودورها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ورفع الانضباط الواعي للعامل لدى العاملين ورفع انتاجية العمل وتحسين مستوى خدماتهم، وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي، وكان لها وزنها في حياة المجتمع بصورة عامة، وفي المقابل فقد تعزز نشاطها الخارجي وتحقق لها وزن رفيع المستوى على صعيد المنظمات النقابية العربية والدولية. ومما تقدم وبعد تحقيق وحدة العمال ونقاباتهم على صعيد الوطن اليمني الواحد فقد برزت امام النقابات مهمات اعظم واصعب تتطلب منا البحث عن اشكال واساليب جديدة للعمل وبدرجة رئيسية هو الحفاظ على هذا المنجز التاريخي العظيم المتمثل في وحدة شعبنا اليمني ارضا وشعبا ، وان ندافع بكافة الوسائل وبكل مااوتينا من قوة ضد كافة المشككين والانتهازيين وكل القوى المعادية، وثانيا النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتحسين المستوى المعيشي والمادي والروحي للشعب اليمني، وثالثا النضال من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح العمال والتعبير عن همومهم وحل قضاياهم اليومية، ورفع مستواهم الثقافي ورفع مستواهم في عملية التدريب المهني .

الاخوة الاعزاء

ان الطبقة العاملة اليمنية ومركزها النقابية ستضطلع بدورها الفاعل في انجاح عملية الاستفتاء على دستور دولة الجمهورية اليمنية ودولة النظام والقانون والديمقراطية باعتباره وعاء حاضنا لكل التشريعات والقوانين والحقوق الاجتماعية والسياسية والديمقراطية التي تضمن العيش الرغيد والسلام في ظل دولة الوحدة .

الاخ/ رئيس مجلس الرئاسة - الفريق علي عبدالله صالح
الاخ/ نائب رئيس مجلس الرئاسة - علي سالم البيض
الاخ/ رئيس مجلس النواب - د/ ياسين سعيد نعمان
الاخ/ رئيس مجلس الوزراء - حيدر ابوبكر العطاس

تلكم، ابرز ماتحقق لصالح العمال ونقاباتهم . وعليه فاننا نتوجه اليكم بمطالب النقابات والتي هي مطالب كل المنظمات الجماهيرية والابداعية في عموم الوطن اليمني والمتضمنة:

اولا : ان كل ماتحقق من منجزات ومكاسب لصالح الشغيلة والنقابات لايمكن السماح او التفريط بها على كافة المستويات، وعلى وجه الخصوص تشريعات العمل ومشاركة النقابات في اعدادها ومراقبة تنفيذها .

ثانيا : نرى تعزيز وتطوير دور النقابات في مختلف اجهزة الدولة ، بما في ذلك المجلس الاعلى للخدمة المدنية ، وفي مجالس الادارة واللجان الاستشارية في الوزارات والمؤسسات ومرافق العمل والانتاج وكل مايتصل بقضايا العمل والعمال . ويأخذ بالحسبان دورها في المشاركة في ادارة الاقتصاد الوطني لتكون جزءا من المنظومة السياسية للبلاد .

ثالثا : لقد تم التأكيد قبل اعلان الوحدة وبعدها في كل لقاءاتكم ولقاءات كل المسؤولين ان نأخذ بما هو افضل من منجزات ثورتي سبتمبر واكتوبر المجيدتين، وهو الامر الذي يجعلنا كنقابات نتمسك به .

رابعا : ان اي منشورات او تعاميم تصدر عن وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري او وزارتي العمل والتأمينات الاجتماعية تتعلق بقضية الاجور او البدل او العلاوات او الحوافز او التدريب والتأهيل دون مشاركة النقابات تعتبر مرفوضة لانها تأخذ بالحسبان وزن النقابات ودورها في هذا المجال .

خامسا : يرى الاتحاد العام للنقابات ، اعادة النظر في كافة المنشورات والتعاميم التي صدرت عن وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري بمشاركة النقابات وخاصة المنشور رقم «١٠» لعام ٩٠م ومنشور رقم «٣» لعام ١٩٩٠م كون هذين المنشورين قد خلقا مشاكل لاحصر لها بين اوساط العمال في مختلف المهن .

سادسا : هناك اصوات ترتفع ضد دور النقابات ، الامر الذي يتنافى وسياسة بلادنا تجاه تعزيز وتطوير المشاركة الديمقراطية لكل القوى والمنظمات والاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية في ظل التعددية السياسية وحرية الرأي والرأي الآخر ، كما ان مشاركة النقابات وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد يجنبها ان تقع مواجهة او معارضة للنظام الوطني الديمقراطي في بلادنا .

سابعا : يرى الاتحاد العام للنقابات ، ان النقابات اليوم تمتلك استقلالية في نشاطها اكثر من اي وقت مضى في ظل التعددية السياسية وانها تنظر للتعددية السياسية من منطلق الحرص على ان لاتنعكس في اطار الحركة النقابية اليمنية وانها ان يكون تأثيرها مجسدا لوحدة الحركة النقابية ، اي انه يمكن لهذه الاحزاب ان يكون لها تأثيرها ولكنه في اطار وحدة الحركة النقابية اليمنية .

ثامنا : اعطاء توجيه من قبل مجلس الرئاسة لكل جهات الاختصاص في الدولة بشأن تسهيل مهمة النقابات في استكمال التنظيمات النقابية في كافة قطاعات العمل وبدون استثناء ، ويطالب الاتحاد عدم تدخل اي وزارة من الوزارات فيما يتعلق بتشكيل اللجان النقابية التي تشرف عليها النقابات والاتحاد دون وصاية باعتبار ان الدولة تمثل طرف عمل والنقابات ممثلة للعمال باعتبارهم اعضاء فيها بصورة طوعية ، كما يسري في المحافظات الجنوبية ولايسري في المحافظات الشمالية . ولنأخذ بالافضل لان هذا ينسجم مع ماهو معمول به في المنظمات النقابية العربية والدولية .

تاسعا : ويرى الاتحاد العام للنقابات ضرورة الحفاظ على مؤسسات القطاع العام وتطويرها لما لها من تأثير في رفد خزينة الدولة بالموارد المالية، ولما تقوم به من اداء خدمات للمواطنين على كافة المستويات التموينية والخدمية الاخرى،

(التتمة ص٣)

الجاهلون بدور النقابات.. وقضايا أخرى!

عليكم أيها العمال أن تستيقظوا من غفوتكم ففي مجلس النواب من هو متفرغ للعمل ضدكم وضد مصالحكم وحقوقكم ومكاسبكم والتي هي أيضاً مصالح وحقوق ومكاسب البسطاء من أبناء شعبنا وهم السواد الأعظم من السكان .

أزعجني ذلك الموقف المناهض لدور النقابات الذي وقفه البعض من أعضاء مجلس النواب دون أن يتذكر هؤلاء ذلك الدور العظيم الذي أسهمت فيه النقابات والعمال في مختلف مراحل النضال الوطني .. حتى أرتبطت كل مكاسب الشعب والوطن بالعمال ونقاباتهم والمؤكد أن بعض هؤلاء يجهل هذا الدور لجهله بتاريخ الحركة الوطنية والنضال الوطني والبعض الأخر كان موقفه يعكس موقفاً مناهضاً للعمل الوطني الوحدوي ودافعاً باتجاه تمزيق وحدة الجبهة الداخلية .

وعندما نتحدث عن النقابات فاننا لانعني به افراداً واشخاصاً بل نعني به الحركة النقابية اليمنية بتاريخها الوطني المشرق واسهامها الخلاق في مختلف مراحل مسيرة الثورة اليمنية

ولهذا فان الموقف الذي ظهر في مجلس النواب ضد تمثيل النقابات في اللجان المتخصصة في شؤون العمل والخدمة المدنية وضد اسهامها في وضع التشريعات والنظم واللوائح المتعلقة بالعمل وقضايا العمال هو موقف غير مسؤول ويجب مراجعته . فالقضية أيضاً تتعلق بمكاسب وحقوق مكتسبه يجب أن يعرف هؤلاء أن العمال لن يتنازلوا عنها ولن يفرطوا بها .

واذا كان بعض اعضاء مجلس النواب قد وقف وقفته تلك بسبب ملاحظات له حول نشاط النقابات واسلوب عملها . فلايجب تعميم الموقف . بل يمكن الدعوة الى مراجعة اسلوب العمل والعلاقات وتصحيح الأخطاء حيثما وجدت .

ويظل السؤال قائماً : لمصلحة من يعمل هؤلاء الذين وقفوا ويقفون ضد العمال وضد النقابات ؟!

دون شك ليس لمصلحة الوطن والبسطاء من أبناء الشعب ولالمصلحة انتصار المهام اللاحقة للثورة اليمنية والوحدة الوطنية

إذن لمصلحة من ؟!!

مطلوب رفع الأجور قبل إلغاء الدعم

هناك اتجاه لرفع الدعم من بعض السلع التموينية .. وقبل اقرار اجراء كهذا - ان كان الاتجاه موجوداً - لابد من مراجعة سياسة الاجور بحيث ترتفع الاجور لتكون في مستوى هذا الارتفاع الذي ستصاب به تلك السلع التموينية والحياة المعيشية عموماً .

البقاء للأسوأ

النظام المالي الجديد الذي نسمع عنه هذه الايام كما يتحدث عنه المختصصون في شؤون المحاسبات الماليه هو أسوأ مما كان لدينا .. وتكفي الاشاره الى أن أكبر خطأ ارتكب كان الغاء الخزانة العامه والتي كانت تقوم بدور الرقابة المسبقة على الصرفيات المالية لمؤسسات الدولة وكانت تقوم بدور الوقاية من الجريمة قبل وقوعها «الوقاية خير من العلاج».. وتكمل بذلك دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .. لكن يبدو أن من أقر الغاء دور الخزانه لم يكن يعلم انه سيعطي بذلك الفرصه الكاملة لمن يريد أن يسرق وينهب المال العام .. وقد أصبحت الآن الطريق مفروشة بالورود لهؤلاء «سالكه ..»!!

اليد بدل الكمبيوتر في المالية..!!

من محاسن النظام المالي الجديد الذي يتم العمل به حالياً في فرع وزارة المالية بعدن انه الغى دور الكمبيوتر «تم تركين الاجهزة وقيمتها بالملايين» وعاد الجميع لاستخدام اليد .. وماخفي كان أعظم !!

محمد قاسم نعمان

عاجل.. إلى وزير الداخلية والأمن!

.. وصل الى مبنى الصحيفة المواطن عمر محمد الزغلي (مشرف حسابات في المؤسسة العامة للسياحة) حاملا هذه الشكوى التي ارتأينا نشر مضمونها لاهمية وخطورة فحواها .. وفي الوقت ذاته نطالب الاخ وزير الداخلية والامن بالتحقيق في هذه القضية - كونها تسيء الى سمعة الامن وتضر بالعلاقة بين المواطن ورجل الشرطة - ومحاسبة الجاني، اذا اثبت التحقيق ادانته، ليكون عبرة لمن تسول له نفسه استغلال سلطاته الرسمية بقصد الاساءة الى كرامة المواطن والاضرار بحريته وامانه .

يقول المواطن عمر محمد الزغلي في شكواه : في مساء الخميس الماضي (٣ يناير) - وفي تمام الساعة الواحدة بعد منتصف الليل - كنت عائدا مع اسرتي بعد حضور حفل زفاف في منطقة سكني (عدن الصغرى) .. وبينما كنت في طريقي بالسيارة لاحظت ان سيارة ظلت تتابعني طوال الطريق حتى وصلت المنزل وحينها نزل من السيارة التي توقفت بجواري ثلاثة اشخاص يرتدون ملابس مدنية، ولكن احدهم والذي كان ضابط شرطة وقائدا لشرطة عدن الصغرى، قام باطلاق سيل من الشتائم والاهانات في وجهي فجأة وبدون اسباب ومقدمات !

ويضيف المواطن في شكواه : ورغم محاولتنا معرفة اسباب تصرفه الغريب هذا ظل قائد الشرطة يتمادى في تصرفه - الذي لم يكن واعيا حقيقته جيدا بسبب تأثير الكحول - مما دفعه الى اشهار مسدسه في وجهي ووجوه عدد من الحاضرين معي (وبينهم ضابط في الجيش برتبة عقيد) كما واصل شتائمه واهانته التي يلقيها علينا .. وبصعوبة شديدة حاول العقيد - الذي كان حاضرا معنا حفل الزفاف - اقناعه بالذهاب وعدم تأجيج الموقف وتعقيد الامور .. وفجأة، استقل قائد الشرطة سيارته بصحبة رفيقيه وغادروا المكان !

ويوضح المواطن الزغلي قائلا : بعد دقائق من ذهابه ظننا خلالها ان الحكاية قد انتهت عند هذا الحد - عاد قائد شرطة عدن الصغرى برفقة «١٥» شخصا مسلحا، مما اثار الرعب والهلع في اوساط الحاضرين واحال العرس الى خوف، الامر الذي دفعنا الى الامتثال لأوامره بالتوجه معه الى قسم الشرطة .. وفي قسم الشرطة واصل القائد اهاناته وشتائمه علينا بصورة غير مسؤولة وبطريقة بذيئة للغاية بل بلغ الامر به ان قام بضربي امام الجنود ! .. ثم قام باعتجازي ومن معي (وكان بين المحتجزين معي كل من العقيد صالح عبده والملازم اول حسن ناصر، والاخ علي ناصر) مدعيا انني صدمت بسيارتي احد المواطنين - حينها وحينا بأنني اعتديت على مواطن ! فيما ظل يمارس ضدنا استفزازه واهاناته وشتائمه طوال فترة احتجازنا ولمدة ساعة !.. ومازلنا لانعرف سببا واحدا يدعوه الى القيام بهذا التصرف ضدنا حتى الان !!

طرفيس

الديمقراطية ليست اداة بيد السلطة تستخدمها للمزايده والكسب حينما تريد ، وترمى بها جانباً عندما تتعارض مصالحها معها .. بل هى مشاركة لكل قوى الشعب العامل فئاته الاجتماعية في صنع القرار وحماية المكاسب الوطنية .

فالنقابات يريد لها البعض ان تظل تابعة ومقيدة من خلال تهميش دورها ومكانتها الحية في الاسهام والدفاع عن حقوق ومكتسبات اوسع الفئات الاجتماعية وهو موقف لاينسجم مع حاضر ومستقبل الحياة السياسية والديمقراطية للجمهورية اليمنيه وعالم اليوم

وهنا على النقابات ان تتمسك بحقها القانوني والدستوري والدفاع عن الطبقة العاملة ونقاباتها وحقوقها المكتسبة ، وعدم التفريط بها ، ومن جهة اخرى عليها ان تعيد صياغة اوضاعها حتى يكون بمقدورها مجابهة مهام المرحلة وتطوراتها .

القضية لاتخص النقابات فقط وانما كل المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والابداعية .

عبدالباسط سروري

الحدث الجوال

كتل اشباح بزي مدرسي لطلاب الموحدة ، كانت تندفع عبر زقاق مظلم ..وعبر «مجنة» القاهره ! ذلك الزقاق الذي يمتد من مدرسة الشهيد فيصل هيتاري نحو مدينة القاهره الشيخ عثمان والمشكلة هي طلاب الفترة الثالثة في المدرسة المذكورة أغلبهم من مدينة القاهره يشكلون حوالي ٨٥ ٪ من طلاب المدرسه كثرة اعدادهم ادت الى الحالات التاليه : ٧٢ فصلا دراسيا للفترات الثلاث ..

حوالي ٥٠ طالبا في الفصل الواحد ..

انضغط زمن الحصة المقرره الى ٣٥ دقيقة

حالات أخرى مزعجة حدثنا بعضها اهل الطلبه ، أمرأة كبيرة السن قالت انها تأتي كل يوم في المساء لمرافقة أبنتها في السنه السادسه .

وفوق ازدحام الشارع اكتظاظه بالطلاب الذين ينتظرون أخوانهم ..

أغلق الطريق الممتد بين

التتمة ص ٣

عمود

حسن عبدالوارث

هذه الظاهرة..!

.. استغلال السلطة للقيام بأفعال منافية للقوانين النافذة او مجافية للقيم السائدة هو واحد من المستنقعات التي سقط في وحلها عدد من «المسؤولين» القائمين على شؤون غير مؤسسة وهيئة رسمية في هذا الوطن !

.. فهذا او ذاك - من الوزراء او السفراء او المدراء وغيرهم من ذوي السلطة والنفوذ الرسمي - يستغل موقعه الوظيفي للاسهام (بعد ان يقبض الثمن بالطبع) في الاضرار العمدي بالملكية العامة او المصلحة العامة !

وهذا او ذاك - منهم - يستخدم صلاحياته لتبديد او نهب المال العام .. وفي غضون اشهر قليلة يصبح «من ذوي الاملاك» !

.. وهذا او ذاك - واظنهم اعمق خطراً، وهو خطر غير ملحوظ ! - يسخر سلطاته لتصفية حسابات شخصية مع هذا، او انزال مظالم «ناتجة عن قناعات ذاتية» بحق ذاك !

.. ثم هذا وذاك، في هذا السياق او ذاك، يجعل من منصبه - وما يترتب على هذا المنصب من نفوذ مسلح، ليس بالمدفعية بل بما هو اخطر منها وافتك - ساتراً فولاذياً لصد المصلحة العامة وكبح الحق العام من جهة، ولحفظ المصلحة الشخصية وتنمية الحق الخاص من ناحية اخرى .

.. هؤلاء المستغلون سلطاتهم لاقتراف هذه الافعال الاجرامية - للاسف الشديد - لم ينقرضوا يوماً، بل ظلوا يتكاثرون كل يوم، مثلما ظلوا يبدلون وجوههم - بل أقنعتهم - ويغيرون مواقعهم ويعززونها .. فالمصيبة والطامة والكارثة ان حالهم في عهد التشطير كان حسناً وفي زمن الوحدة صار احسن ! .. وسبحان رب الحسن والحسنى والاحسان !

.. وبالطبع لن يجرؤ احد من العقلاء - بل وحتى البلهاء - على اطلاق السؤال البليد القاتل : متى يخلو البلد وينجو من هؤلاء وامثالهم ؟! فصاحب سؤال كهذا يدرك جيداً انه «عشم ابليس في الجنة» ! .. فهؤلاء ممتدة خيوطهم وخطوطهم ومخططاتهم عبر مسالك طويلة ومعقدة ووعرة، هي اشبه بالمتاهة الشائكة !! لكن المشكلة الاكبر والمصيبة الافدح اننا لانجرؤ على الاشارة - مجرد الاشارة - الى مسالك تلك المتاهة ! .. لماذا ؟! .. لاننا .... !!

صوت العمال
تأسست في ٤ يناير ١٩٦٦م

رئيس التحرير : راجح صالح ناجي

مدير التحرير : محمد قاسم نعمان
سكرتير التحرير : عمر باوزير

عنوان الصحيفة : معلا دكه / أمام المجلس العمالي - محافظة عدن
ص.ب ٥٣٨٧ المعلا
ت ٤١٧٩٨ ٤٣٧٧١ فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩
ج.ي.

الاشتراك والتوزيع مؤسسة صوت العمال
الاعلان يتم الاتفاق بشأنه عبر ادارة التحرير
تلفون / ٤٣٧٧١ ٤٢٣٦٣

التوزيع في صنعاء : وكالة الرداني لتوزيع الصحف والمطبوعات - صنعاء - ص ب ٧١١٦

اليمدا
ALYEMDA
تعلن
بدء تسيير طائراتها الخاصة بالشحن
شروط مقبولة
أمان تام
سرعة فائقة
أسعار مغرية
سارعوا بتقديم طلباتكم لاستئجار طائرات الشحن الخاصة من طراز بوينج ٧٠٧ - ٢٢٠ التابعة لطيران اليمن «اليمدا»
للمزيد من التفاصيل : يرجى الاتصال بالدائرة التجارية لليمدا على هاتفي : ٢٢٢٥١ أو ٢٢٨١١ أو الحضور إلى المكتب الرئيسي في خورمكسر